

ملف خاص:

غور الأردن ومخاطر

ضمّه إلى إسرائيل

صفحة (5) من

عن آخر مظاهر

إعادة كتابة تاريخ

اليهود الشرقيين!

صفحة (6) من

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠١٩/١١/٢٦ الموافق ٢٩ ربيع الأول ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٠ السنة السابعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مندبلت سيبت قريباً في إمكانية استمرار ننتياهو بتولي رئاسة الحكومة الانتقالية بعد تقديم لوائح اتهام ضده!

غدعون ساعر يتحدى قيادة ننتياهو لحزب الليكود! المحكمة العليا رفضت طلب التماس لإصدار قرار يلزم ننتياهو بالاستقالة الفورية من منصبه أو بإعلان أنه يتعذر عليه القيام بمهامه* طالع ص ٢ و ٣*



الحبل يضيّق حول عنق ننتياهو.

عامين وبعد ذلك سيلخه بنيامين ننتياهو إذا ما تمت تبرئته. ودعا رئيس تحالف حزبي العمل و«ميشر» عضو الكنيست عمير بيرتس ننتياهو إلى الاستقالة من منصبه في رئاسة الحكومة فوراً. وقال رئيس «المعسكر الديمقراطي» عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس إن على ننتياهو ألا يحكم لحظة أخرى. وأكد أنه لأول مرة في تاريخ إسرائيل يتمسك رئيس حكومة بكرسيه تحت وطأة لوائح اتهام قاسية. واكتفى رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» عضو الكنيست أفيغدور ليرمان بالقول إنه يجب استنفاد جميع الإجراءات القضائية بحق رئيس الحكومة. من ناحية أخرى أظهر استطلاع للرأي العام أجرته قناة التلفزة الإسرائيلية ١٣ غداة إعلان مندبلت المذكور، أن ٥٦% من الإسرائيليين يعتقدون أن ننتياهو لا يمكنه الاستمرار في تولي مهمات منصبه في حين قال ٣٥% إن بإمكانه الاستمرار في ذلك. وقال ٢٠% من المشتركين في الاستطلاع إن ثقتهم بأجهزة تطبيق القانون والنظام زادت في إثر إعلان المستشار القانوني المذكور، في

رحب عضو الكنيست من حزب الليكود غدعون ساعر بقرار رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين ننتياهو إجراء الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في الأسابيع المقبلة، لكنه دعا مرة أخرى إلى إجراء هذه الانتخابات قبل نهاية مهلة الـ ٢١ يوماً التي منحها الرئيس الإسرائيلي للكنيست لتشكيل حكومة. وقال ساعر للإذاعة الرسمية الإسرائيلية أمس الاثنين إنه في حال نجاحه بهذه الانتخابات التمهيدية، فيمكنه تشكيل حكومة في الكنيست الحالي وتوحيد الشعب. وأضاف ساعر «توجد لننتياهو حقوق هائلة، لأنه قاد منع تدهور الدولة في مسار أوسلو. ولهذا السبب نعمته حتى بعد حصولنا على ١٢ مقعداً (في انتخابات ٢٠٠٦). ودعمته في عدد لا نهائي من الجولات الانتخابية، ولكن اليوم هو محظور سياسياً، لا يستطيع تشكيل حكومة، وللأسف لن يتمكن من تشكيل حكومة حتى لو أجريت انتخابات ثالثة ورابعة، ويجب عليه أن يستخلص العبر من فشله ولا يجر الدولة إلى معركة انتخابية جديدة». وكان ننتياهو أعلن أول أمس الأحد أنه موافق على إجراء انتخابات داخلية لرئاسة الحزب في وقت بدأت تلوح بوادر صراع على حقه في مواصلة تزعم الحزب بعد أن قرر المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندبلت يوم الخميس الماضي تقديم لوائح اتهام ضده بتلقي الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال في ٣ قضايا فساد. وبموازاة ذلك أعلن أنه تقرر إجراء الانتخابات الداخلية في الليكود على رئاسة الحزب خلال الأسابيع الستة المقبلة، وذلك بعد انتهاء فترة الـ ٢١ يوماً التي منحت للكنيست للإجماع على أحد أعضاء الكنيست الذي يمكن نقل تفويض تاليف حكومة جديدة إليه في محاولة أخيرة لمنع انتخابات ثالثة خلال أقل من عام. وجاء إعلان ننتياهو بعد أن توجه ساعر بطلب إلى رئيس مركز الليكود عضو الكنيست حاييم كاتس حثه فيه على التحرك لعقد جلسة لمركز الحزب في أقرب فرصة ممكنة من أجل إجراء انتخابات تمهيدية لاختيار رئيس لليكود قبل انقضاء المهلة الممنوحة للكنيست لمحاولة تاليف حكومة. وقال ساعر إن بوسع إجراء كهذا تجنب البلاد الانزلاق إلى انتخابات برلمانية ثالثة لا لزوم لها، وأكد أنه بما أنه يمكن تاليف حكومة في الكنيست الحالي فإنه يتوجب الخروج من الأزمة السياسية التي تساد إسرائيل منذ نحو عام. وساعر هو أول عضو كنيست في الليكود يتحدى قيادة ننتياهو لحزب الليكود منذ إعلان مندبلت نيته تقديم لوائح اتهام ضد رئيس الحكومة. وشن ساعر هجوماً على رئيس الحكومة على خلفية التصريحات التي أدلى بها هذا الأخير ووصف فيها تقديم لوائح الاتهام ضده بأنها محاولة انقلاب سلطوية. وأكد ساعر أن ننتياهو لن ينجح في تاليف حكومة خلال الأيام الـ ٢١ المقبلة ولذا يجب التوجه إلى انتخابات داخلية سريعة لحزب الليكود، وأشار إلى أنه

ننتياهو وبينيت: إسرائيل ستعمل ضد السياسة العدوانية التي تتبعها إيران بجميع الوسائل!



ننتياهو وبينيت في الجولان المحتل.

بمحاولة جز إسرائيل إلى دائرة دموية مستمرة والتسبب ببث الرعب والقلق بين الشعب. وشهد الأسبوعان الأخيران تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران ولا سيما في الأراضي السورية.

أكد كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين ننتياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت أن إسرائيل ستعمل ضد السياسة العدوانية التي تتبعها إيران بجميع الوسائل التي بحيازتها. وقال ننتياهو خلال جولة قام بها أول أمس الأحد في هضبة الجولان برفقة بينيت إن إيران تخطط لمزيد من الهجمات وشدد على أن إسرائيل ستواصل خططها لإحباط هذا العدوان. وأضاف ننتياهو أن إسرائيل ستعمل على إحباط محاولة إيران لتحويل العراق واليمن إلى قواعد لإطلاق الصواريخ والقذائف في اتجاه الأراضي الإسرائيلية، مؤكداً ما قاله قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط كيث ماكغريز أخيراً أن إيران تخطط لشن هجوم كبير آخر في منطقة الشرق الأوسط، وأنها تحاول استفزاز الولايات المتحدة وجربها حتى ترد عليها عسكرياً. وقال وزير الدفاع بينيت إن الجيش الإسرائيلي قام الأسبوع الفائت بما ينبغي القيام به ضد الإيرانيين في سورية ووجه لهم رسالة فحوها أنه ليس لديهم ما يبحثون عنه هنا وأن الجيش الإسرائيلي سيواجههم بكل قوة وحزم. وشارك بينيت أمس الاثنين في مراسم إحياء الذكرى السنوية الـ ٦٣ للجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في حرب ١٩٥٦ والتي أقيمت في القدس بحضور الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين. وألقى بينيت خطاباً قال فيه إنه من الواضح لأعداء إسرائيل أنها ستترد على أي محاولة لمنعها من العيش، ومن الواضح لهم أن الرد الإسرائيلي سيكون دقيقاً للغاية ومؤلماً جداً. وأضاف أن هذه التصريحات يوجهها ليس فقط لأولئك الذين يقاثلون في الجبهة الجنوبية (قطاع غزة) ولكن أيضاً في الشمال، في إشارة إلى سورية ولبنان. واتهم ريفلين حركتي الجهاد الإسلامي وحماس وأتباع إيران

كلمة في البداية

ننتياهو، إسرائيل والمستوطنات!

بقلم: أنطوان شلحت

١- لعل أول سؤال يتبادر إلى الأذهان مع إعلان المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندبلت تقديم لوائح اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو بشبهة ارتكاب مخالفات فساد، هو: هل بتنا نشهد الآن بداية نهاية عهد ننتياهو المستمر منذ أكثر من عقد؟ إن الجواب عن هذا السؤال يمكن أن يتضح من خلال مسارين: الأول، مسار الحراك داخل حزب الليكود الذي يتزعمه ننتياهو، وفيما إذا كان من شأنه أن يسفر عن إطاحته. وهو مسار ما زال يحيطه الكثير من اللغز والغموض. الثاني، المسار القانوني وفيما إذا كان ينطوي فعلاً على إمكان إطاحته عاجلاً أم آجلاً.

في واقع الأمر، ليس ثمة نص قانوني أو سابقة قضائية تتعلق بالزامية تقديم رئيس الحكومة في إسرائيل استقالته في حال تقديم لوائح اتهام جنائية ضده، كما أنه ليس ثمة نص قانوني أو سابقة قضائية تلزمه بتقديم استقالته قبل انتهاء الإجراءات القضائية بحق. ومعنى هذا أن رئيس الحكومة يستطيع، قانونياً، مواصلة إشغال منصبه الرفيع هذا حتى بعد تقديم لوائح اتهام جنائية ضده، بل وحتى خلال كل الفترة التي تستغرقها مداوات المحكمة وجلساتها للنظر في هذه اللوائح، والتي قد تطول كثيراً جداً (بضعة أعوام). وليس ثمة جبهة أو شخص في إسرائيل مخول صلاحية قانونية لعزل رئيس الحكومة عن منصبه.

ويحدد «قانون أساس: الحكومة» حالتين ينبغي فيها إنهاء ولاية رئيس حكومة في إسرائيل في أعقاب مخالفة جنائية، وكلتا الحالتين بعد صدور قرار حكم قضائي بإدانته جنائياً: الأولى، قرار يتخذه الكنيست بأغلبية أعضائه بعد أن تكون محكمة أولى قد قررت إدانة رئيس الحكومة بمخالفة جنائية فيها وصمة عار؛ والثانية، بعد صدور قرار حكم قضائي نهائي ومطلق (بعد استنفاد جميع إمكانيات الاستئناف) يضمن إدانة رئيس الحكومة بارتكاب مخالفة جنائية. ومن الواضح، الآن، أن إصرار ننتياهو على عدم الاستقالة من منصب رئيس الحكومة، استناداً إلى القانون الذي لا يلزمه بذلك، سوف يجر عدداً من طلبات اللتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي لا يمكن التكهّن بالمنحى الذي ستختره في معالجة هذه الإشكالية وبالحلول التي يمكن أن تتوصل إلى طرحها على المتنازعين.

بناءً على ذلك ليس مبالغة القول إن تنفيذ المستشار القانوني للحكومة قراره بشأن تقديم لوائح اتهام ضد ننتياهو لن يكون بالأمر السهل أو السريع، بل قد يتأجل لفترة زمنية طويلة، أو طويلة جداً حتى، إذا ما اختار ننتياهو خوض حربه الشخصية الضروس ضده، وهو ما تشير كل الدلائل إلى أنه سيكون خياره على الأبلع (ويمكن مطالعة كل هذه الإشكاليات وغيرها في التغطية الخاصة التي خصصناها في هذا العدد لهذه المسألة، ص ٢ و ٣).

٢- اختار بعض المحللين الإسرائيليين أن يتعامل مع إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أخيراً بأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ قانونية ولا تنتهك القانون الدولي، بمرح من التحذير والاستخفاف. ونبع هذا الاستخفاف أساساً من تحجيم تداعيات الإعلان، ومن حصر قراءة مداليله ضمن زاوية أنه جاء ليخدم كلاً من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين ننتياهو والغارق في أزمته السياسية والشخصية، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يواجه هو أيضاً أزمة شخصية على أعقاب انتخابات الرئاسة الأمريكية، ناهيك عن أن الإعلان نفسه لا يحتوي على شيء يمكن أن يغيّر الوضع القانوني للأراضي المحتلة عملياً، أو أن يزعج المقاربة الأوروبية إزاء المستوطنات قيد أنملة، أو أن يمنع التثديد بإسرائيل. أما التحذير فكان من مغبة ما قد يترتب على هذا الإعلان من أضرار تسبب احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية، فضلاً عن الأذى الذي قد يلحق بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة في المستقبل.

ووفقاً للمحذرين، فهذا الإعلان الأمريكي يعمّق الخلاف القائم بين ننتياهو والحزب الديمقراطي، وفي حال فوز مرشح ديمقراطي في انتخابات الرئاسة وبقي ننتياهو رئيساً للحكومة الإسرائيلية ستكون العلاقة بين الإثنين في مشكلة. وفي هذا السياق أشير إلى أن الخلاف بين إسرائيل والحزب الديمقراطي بدأ حينما أشار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في الأسابيع الأخيرة من ولايته غضب رئيس الحكومة الإسرائيلية في إثر سماحه بصور قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، الذي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، حيث أوعز إلى المندوب الأمريكي في المجلس بالامتناع عن التصويت. وزادت حدة الخلافات بين الجانبين في الآونة الأخيرة بعد أن منعت إسرائيل سيناتوريتين من الحزب الديمقراطي هما رشيدة طليب والهانا عمر من الدخول إلى إسرائيل قبل عدة أشهر، وبعد أن تعهد من يعتبر أقوى مرشح ديمقراطي للرئاسة الأمريكية بيرني ساندرز مؤخرًا برهن المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل بتغيير سياستها في قطاع غزة.

ومع ذلك لا بد من التنويه بأن ردات الفعل الإسرائيلية على إعلان بومبيو برهنت على وجود إجماع واسع على المستوطنات أو بالأقل على شرعيتها في إسرائيل، وانفرد حزب «المعسكر الديمقراطي» فقط بالخروج ضد الإعلان وإبداء موقف صريح فحواه أن المستوطنات عائق أمام السلام، في حين أن حزب العمل حذر فقط من هذه الخطوة لكونها تشكل خطراً على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، أما الأحزاب الأخرى والتي تشكل أغلب أعضاء الكنيست من تحالف «أزرق أبيض» وحتى أحزاب اليمين، فقد باركت هذا الإعلان واعتبرته يخدم مصالح إسرائيل.

وقبل إعلان بومبيو برز هذا الإجماع من خلال الحديث المتسع والمتعالي عن ضم منطقة غور الأردن، والذي بدأ لأول وهلة، في أوائل أيلول الماضي، بأنه مجرد بالون مناوراة انتخابية أطلقه بنيامين ننتياهو عشية الانتخابات للكنيست الـ ٢٢، التي جرت يوم السابع عشر من ذلك الشهر، وسرعان ما أصبح «مشروعاً سياسياً إسرائيلياً يتسع ويتعالى الحديث عنه والنقاش حوله والتأكيد على «ضرورة تطبيقه وإخراجه إلى حيز التنفيذ»، الآن وفي أسرع وقت ممكن، وإلا فسيكون الأمر بمثابة «إهدار فرصة تاريخية» وإفخاق خبير» في استثمار التغيير التاريخي الذي حصل في الموقف الأمريكي من المستوطنات الإسرائيلية (طالع الملف الخاص، ص 5).

نتنياهو يتحدى ساعر ويقر انتخابات جديدة لرئاسة الليكود

في حسابات نتنياهو أن ٨٠٪ من المنتسبين لليكود يؤيدونه* حراك برلماني للبحث عن تاريخ مريح للأحزاب للانتخابات الثالثة* نقاشات داخل أروقة الكنيست حول مسارات محتملة لاختصار الوقت حتى تعيين موعد انتخابات ثالثة* فرص تشكيل حكومة في الدقيقة الـ ٩٠ تقلصت إلى أقصى حد *ليبرمان قد يمنح نتنياهو شبكة أمان بحصانة برلمانية ولكن بعد الانتخابات



ساعر ونتنياهو.

فترة الأيام الـ ٢١
وما يجري بحثه في أروقة الكنيست حاليا هو ما إذا يسمح القانون لكل الكتل، أو أغلبيتها العظمى، إبلاغ رئيس الدولة بعدم وجود أغلبية ٦١ نائباً ترشح رئيس حكومة، وهذا قبل انتهاء الأيام الـ ٢١ التي منحها رئيس الدولة بموجب القانون لأعضاء الكنيست لإيجاد مرشح يحظى بموافقة ٦١ نائباً على الأقل.

وفي هذه المسألة يقول فريق إن القانون واضح، ويجب نفاذ الأيام الـ ٢١. وفي هذه الحالة يتم حل الكنيست فوراً، لتجري الانتخابات خلال ٩٠ يوماً من يوم حل الكنيست تلقائياً. بينما يقول فريق آخر إن القانون لا يمنع خذوة كهذه، ما يعني أنها متاحة. والهدف من هذا هو أن يحل الكنيست نفسه ليكون قدرته تحديد موعد للانتخابات قد يتجاوز فترة ٩٠ يوماً. خاصة وأن لجنة الانتخابات البرلمانية أعلنت في ما مضى أن ٩٠ يوماً لا تكفيها من ناحية لوجستية للاستعداد للانتخابات.

تحفظهما من استمرار نتنياهو في منصبه في حال وجهت له لائحة اتهام. حزب «كلنا» برئاسة موشيه كحلون، وكان له في انتخابات ٢٠١٥ كتلة من ١٠ مقاعد، هبطت في نيسان الماضي إلى ٤ مقاعد، وانصهر «كلنا» في حزب الليكود في انتخابات أيلول. والحزب الثاني «اليمين الجديد» بزعامته نفتالي بينيت، ولم يصدر عنهما أي رد فعل منذ توجيه لوائح اتهام لنتنياهو يوم الخميس الماضي.

ورغم هذا، فإن السؤال القانوني المطروح حالياً هو: إذا كان القانون يعفي رئيس الحكومة من الاستقالة في حال وجهت له لوائح اتهام، فهل يكون مسموحاً تكليف شخص بتشكيل الحكومة وهو يواجه لائحة اتهام؟.

ومن المفترض أن يعلن المستشار القانوني للحكومة عن موقفه في هذا الشأن هذا الأسبوع.

وأياً تكن إجابته، فإن الأمر سينتقل إلى المحكمة العليا لتبت به.

عدم تشكيل حكومة، نظراً إلى أن تركيبتها ستأخذ بعين الاعتبار الائتلاف والمعارضة. وطالما لم ترق اللجنة فإن الطلب يبقى معلقاً، وبالتالي فإن النيابة ليس بإمكانها تقديم لوائح الاتهام إلى المحكمة. ما يعني في حال إجراء انتخابات برلمانية أن تشكيل اللجنة قد يحتاج من ٥ إلى ٦ أشهر من الآن.

وحسب التقديرات، ووفق موازين القوى البرلمانية القائمة اليوم، فإن لنتنياهو أغلبية لحصانة كهذه، يضمنها له أفيغدور ليبرمان، وحزبه «يسرائيل بيتينو»، وهذا سيكون أشبه بتسديد حساب لنتنياهو، الذي منح ليبرمان في العام ٢٠١٣ شبكة أمان خلال محاكمته بقضية فساد، واحتفظ به بحقيبة الخارجية. كذلك فإن ليبرمان الذي تورط بقضايا فساد متشعبة، ونجح بالإفلات منها قبل ٦ سنوات، لا يأخذ قضايا نتنياهو في حساباته السياسية، وكذا تفعل باقي أحزاب اليمين الاستيطاني المتحالفة مع الليكود، وفي الماضي كان حزبان أعلنتا

الليكود بعد تنحي نتنياهو، ورفع ساعر سقف انتقاداته لنتنياهو، فقد قال للإذاعة العامة أمس (الاثنين) إن نتنياهو ليس بمقدوره أن يشكل حكومة بعد انتخابات ثالثة ولا حتى رابعة أو خامسة، داعياً إياه للتنحي، وتوقع انضمام شخصيات أخرى في الليكود إلى جانبه مع تقدم موعد الانتخابات لرئاسة الحزب. واشتكى ساعر في المقابلة من أنه يتعرض هو وعائلته، وبالأساس زوجته الصحافية غينولا إيفن إلى تهجمات كلامية في شبكات التواصل، وصلت إلى حد التهديد بالعنف.

كما هاجم ساعر النائب نير بركات، الذي كان رئيساً بلديّة القدس، والذي انتقده لإعلانه منافسة نتنياهو على رئاسة الحزب. وقال ساعر إن بركات جاء إلى الليكود من حزب «كديما» المنحل، وفي الماضي أيد اتفاقيات أوسلو، ولاخلاء أيد إخلاء مستوطنات قطاع غزة.

من ناحية أخرى، تدور نقاشات في أروقة الكنيست حول السبل القانونية التي تسمح للكنيست باختيار المدة نحو انتخابات ثالثة، التي يبدو أنه لا مفر منها، إذ أن فرص تشكيل حكومة في الدقيقة الـ ٩٠ تقلصت إلى أقصى الحدود، بعد توجيه لوائح اتهام لنيامين نتنياهو بمستوى ستقصيه عن السياسة كلياً في حال أدين بها. ولأول مرة منذ ٧١ عاماً يواجه الكنيست حالة تعقيدات كهذه، بحيث أن رئيس الحكومة، ولو أنها انتقالية، يبقى في منصبه رغم توجيه لوائح اتهام ضده، مستغلاً القانون الذي يعفيه من الاستقالة. ففي الماضي اضطر رئيساً حكومة للاستقالة من منصبها بسبب قضايا فساد، وكانت المرة الأولى في العام ١٩٧٧، حينما أعلن إسحاق رابين استقالته من رئاسة الحكومة، في اليوم التالي من كشف صحيفة «معاريف» عن أن زوجة رابين، ليثا، لها حساب بنكي دولاري في نيويورك، وصيدته ١٥٠٠ دولار، من دون أن تبلغ عنه السلطات. والمرة الثانية كانت في أيلول ٢٠٠٨، حينما قرر رئيس الحكومة إيهود أولمرت الاستقالة، بعد أن أعلن المستشار القانوني للحكومة أنه مشتبّه بالفساد، إذ أن أولمرت لم ينتظر حتى جلسة الاستماع المتاحة لمحامييه أمام المستشار القانوني، في سعي لإلغاء القرار بل قرر التنحي فوراً، ولاحقاً برأته المحكمة من تلك القضية، إلا أنها أدانته في قضية فساد أخرى ظهرت بعد استقالته من منصبه.

أما نتنياهو، الذي قاد حملة إعلامية في العام ٢٠٠٨ تطالب أولمرت بالاستقالة خلال التحقيق معه، فإنه يرفض الاستقالة، لا بل اتهم النيابة والمستشار القانوني للحكومة، أفجاي مندلبليت، بأنهم يخطون للانتقال على حكمه وحكم اليمين.

كذلك يستغل نتنياهو، إلى أقصى الحدود، حالة الفراغ البرلمانية، ليسحب وقتاً إضافياً في الحكم، إذ أن القانون يمنحه فرصة طلب الحصانة البرلمانية ومنع محاكمته من لجنة الكنيست، إلا أن هذه اللجنة لم تكم، بسبب

قرار رئيس حزب الليكود، رئيس الحكومة الانتقالية بنيامين نتنياهو، تحدي منافسه الأبرز في الحزب، غدعون ساعر، وإجراء انتخابات لرئاسة الحزب فقط خلال الأسابيع الستة المقبلة، بعد أن كان ساعر طالب بإجراء انتخابات في غضون أقل من أسبوعين من الآن، وجاهر بتحفظه من استمرار نتنياهو في منصبه وهو متهم بالفساد. وفي المقابل، يدور حراك برلماني هادئ في محاولة لاختصار الوقت، والبحث عن وقت مريح للانتخابات ثالثة في غضون عام، والتي باتت كما لو أنه لا مفر منها حتى الآن.

وجاء قرار نتنياهو مفاجئاً للكثير من الأوساط، التي توقعته أن يرفض نتنياهو إجراء انتخابات، خاصة وأن المصادر من حوله كانت قد أطلقت شارات تحذير بأن أي انتخابات لرئاسة الحزب سترافقها انتخابات لقائمة مرشحي الليكود للانتخابات البرلمانية. وهذا تحذير موجه لمن بات يحمل لقب «المتقدم» في صفوف الليكود، أمام حالة التأييد المعلن أو الصمت في الليكود حيال توجيه لوائح اتهام بالفساد لرئيسهم بنيامين نتنياهو، الذي أطبق سيطرته المطلقة على الحزب، في السنوات الـ ١٤ الأخيرة، حتى باتت مسألة منافسته والتغلب عليه في قيادة الحزب شبه مستحيلة.

واتفق نتنياهو مع رئيس مركز حزب الليكود، الوزير السابق حاييم كاتس، المتهم هو أيضاً بالفساد، على أن تجري الانتخابات لرئاسة الليكود في غضون ٦ أسابيع، وعلى أن تكون لرئاسة الحزب فقط، وليس لقائمة المرشحين. وحسب التقديرات، فإن نتنياهو قرر الانتخابات لرئاسة الليكود فقط، ويشارك فيها حوالي ١٠٠ ألف منتسب للحزب، وعدم إجراء انتخابات لقائمة الحزب للانتخابات البرلمانية المقبلة في حال جرت، وهذا كي لا يؤثر قليلاً ومناقصات واسعة في قيادة الحزب، قد يستفيد منها منافسه المعلن حتى الآن، غدعون ساعر، ويبدأ في تشكيل معسكر جدي في الليكود، خاصة وأن انتخابات كهذه ستقلق الكثيرين من أعضاء الكنيست من الليكود، الذين دخلوا إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات نيسان، ولم يزلوا أي نشاط برلماني جدي، وقد يجدون أنفسهم خارج القائمة.

ويتوقع نتنياهو، حسب مصادر في الليكود، أن يحصل على ٨٠٪ من أصوات منتسبي الليكود، وهذه النسبة التي سعى لها نتنياهو دائماً في السنوات الماضية، إلا أن أقصى ما وصل إليه كان ٧٧٪، حين كان منافسه سينافس هو موشيه فيغلين، بينما الآن يجري الحديث عن شخصية أقوى.

وقد تنضم للمنافسة شخصيات أخرى في الليكود، على الأقل النائب آفي ديختر، رئيس جهاز «الشاباك» الأسبق، الذي قال إنه في حال جرت انتخابات فإنه سينافس هو أيضاً، رغم أن فرصه هي الأضعف، وليس واضحاً ما إذا سيلحق بركب المنافسة الوزير يسرائيل كاتس، والنائب نير بركات، اللذان أعلنتا أنها سينافسان على رئاسة

حسابات ليبرمان ولوائح الفساد تدفع نحو انتخابات إسرائيلية ثالثة!

مشهد سياسي قضائي مليء بالتعقيدات: رئيس حكومة متهم بقضايا فساد وقد يكون مرشحاً لولاية جديدة* ليبرمان تمسك بالأجندة العلمانية لمعرفته أن كل حكومة ستقوم ستكون قصيرة الأمد* تعنتت يائير لبيد ضد «نتنياهو أولاً» أنقذ «أزرق أبيض» من ورطة انتخابية* غدعون ساعر يقطع سكينه الليكود وقد يدفع ثمن منافسته لنتنياهو

بلدية القدس، وأيضا النائب آفي ديختر. ففي حين أن كاتس وبركات أعلنوا دعمهما لنتنياهو في حال جرت انتخابات لرئاسة الليكود، فإن ديختر أعلن استعداده للمنافسة في حال جرت انتخابات كهذه، ولكنه لا يطالب بها.

والطالب الوحيد بإجراء انتخابات لرئاسة الليكود هو الوزير الأسبق غدعون ساعر، الذي كسر جدار الصمت، ليلتقي فوراً لقب «المتقدم» في صفوف الليكود، وحتى في الإعلام.

فقد تقدم ساعر في مطلع الأسبوع بطلب رسمي إلى رئيس مركز حزب الليكود، الوزير السابق حاييم كاتس، لإجراء انتخابات سريعة، قبل انتهاء مهلة الأيام الـ ٢١ التي ينص عليها القانون، وتمنح أعضاء الكنيست فرصة اختيار مرشح لرئاسة الحكومة يحظى بأغلبية ٦١ نائباً، وهذه المرة الأولى التي يتم فيها تحطيف هذا البند من القانون.

إلا أن نتنياهو فاجأ مساء الأحد بالاتفاق مع كاتس على إجراء انتخابات لرئاسة الليكود، خلال ستة أسابيع، ما يعني بعد انتهاء فترة الأيام الـ ٢١ الممنوحة للكنيست للانتخاب على مرشح لرئاسة الحكومة يحظى بأغلبية ٦١ نائباً على الأقل. والمقرر النهائي بشأن الانتخابات الداخلية هو الهيئة العامة لمركز حزب الليكود الذي يضم قرابة ٤ آلاف شخص، وهناك نتنياهو هو الأقوى من دون منافس، حتى قبل أن يحصل على دعم من مراكز قوى محدودة لعدد من شخصيات الليكود، ما يعني أن احتمالات أن تجري الانتخابات الداخلية في الليكود في غضون أسابيع قليلة من الآن ضعيفة.

كما اتفق نتنياهو مع كاتس على إبقاء قائمة مرشحي الكنيست كما كانت عليه في انتخابات أيلول. ولكن من ناحية أخرى، فإن السؤال المطروح من سيتنافس نتنياهو الآن؟ هناك فرضية تقول بما أن غدعون ساعر قد اخترق الجدار فقد يلحق به آخرون، ممن ينافسون على الصفوف المتقدمة وحتى رئاسة الحزب، في حال، مثلاً، ظهور استطلاعات رأي ترفع من شعبية ساعر، أو أن الليكود بدأ يفقد مقاعد برلمانية في استطلاعات الرأي، فحينها فرضياً سيشهد الليكود حالة تساقط أحجار الدومينو. يشار إلى أن غدعون ساعر، وفي حال تبوأ منصب رئيس الليكود، ومن ثم رئاسة الحكومة، فإنه سيكون مقبولاً على أشد التيارات المتطرفة في اليمين الاستيطاني، ومثله كل منافسيه الأبرز في الليكود، ولا سيما يسرائيل كاتس ونير بركات.

ومن آخر النماذج حزب «كديما» الذي انهار في انتخابات ٢٠١٣ من ٢٨ مقعداً إلى ٨ مقاعد موزعة على قائمتين منشقتين، وفي انتخابات نيسان انهار تمثيل حزب العمل من ١٩ مقعداً إلى ٦ مقاعد، حافظ عليها تقريباً في انتخابات أيلول.

حسابات «أزرق أبيض»

حتى قبل أيام قليلة جداً من إعلان المستشار القانوني للحكومة عن تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو، إحداهما تتهمه بتلقي الرشوة، كان هناك خلاف داخل قيادة «أزرق أبيض» حول مسألة رئاسة الحكومة، وبحسب ما نشرته سلسلة من التقارير فإن الشركاء في هذا التحالف باستثناء حزب «يوجد مستقبل» بزعامته يائير لبيد، أبدوا نوعاً من الليونة ليؤيّلوا نتنياهو رئاسة الحكومة أولاً وفق شروط، إلا أن لبيد تعنت، حتى بدأ الحديث عن احتمال انشقاق في هذا التحالف.

ولكن بعد صدور قرار تقديم لوائح الاتهام، انتهى الخلاف فوراً في «أزرق أبيض»، وتحول موقف لبيد من أنه كاد يؤدي إلى انشقاق الكتلة البرلمانية إلى كونه يبقوا الكتلة من ورطة كان من الصعب على «أزرق أبيض» أن يبررها في أي انتخابات مقبلة، وكان سيذهب ثمنها في انتخاباتها.

شرح في الليكود

كما كان متوقعاً، فإن الغالبية الكبيرة من نواب حزب الليكود جاھرت بدعمها لنتنياهو، فور إعلان المستشار القانوني توجيه لوائح اتهام إليه، وهاجمت النيابة العامة والمستشار، وغالبية الأصوات الصارخة في هذا الاتجاه في الليكود هي من حديثي العهد في السياسة، الذين يجاهدون لإبداء الولاء لشخص نتنياهو أكثر من حزبه، ومعهم الوزيرة ميري ريفيف، في حين أن غالبية شخصيات الصف الأول في قائمة الليكود وكتلته البرلمانية إما أنها تلتزم الصمت، أو أنها تتحدث بانضباط، متذرة بأن القانون القائم لا يمنع رئيس الحكومة من مواصلة عمله وصلاحياته كلها، إذا كان يمثل للمحاكمة، حتى في قضايا من المفترض أن تنزل عن المسرح السياسي في حال أدين بها، مثل مسألة الرشوة، وهي البند الأخطر. ومن بين الصامتين، أو الذين يتحدثون بانضباط، شخصيات ترى نفسها منافسة على رئاسة الليكود، وإبراهيم يسرائيل كاتس، الذي يتولى منصب وزير الخارجية، والنائب الحديث نير بركات، من كان رئيس

الليكود وحلفائه الفوريين، الذين كان لهم في انتخابات نيسان هذا العام ٦٠ مقعداً، يضاف إليها بيضة القبان- ٥ مقاعد لحزب ليبرمان، الذي رفض الانضمام لحكومة نتنياهو، طالما لم يكن هناك ضمان لتمديد قانون تجنيد شبان الحريديم في الجيش، أو ما تسمى «الخدمة المدنية الوطنية»، من ضمن تسلياً مطالب ذات طابع علماني.

وفي انتخابات أيلول، تقلصت القوة الإجمالية لليكود وحلفائه من دون ليبرمان، من ٦٠ مقعداً إلى ٥٥ مقعداً، وهذا التراجع ساهمت فيه عدة عوامل، أولها ٣ مقاعد للقائمة المشتركة (١٣ مقعداً)، جازت من ارتفاع نسبة التصويت بين العرب من ٥٠٪ إلى ٦٠٪، بينما تراجمت نسبة التصويت بين اليهود بنسبة نصف بالمئة، ولكنها بقيت أعلى من نسبة التصويت بين العرب، إذ حسب التقدير كانت في حدود ٧١٪.

والجانب الآخر هو زيادة قوة حزب ليبرمان بـ ٣ مقاعد، من ٥ مقاعد إلى ٨ مقاعد. والعامل الثالث، هو انخفاض نسبة أصوات القوائم التي لم تعبر نسبة الحسم، من قرابة ٩٪ في نيسان، إلى ٣٪ في أيلول، وهذا ما أدى إلى رفع عدد الأصوات للمقعد الواحد، ما فرض إعادة توزيع المقاعد بمقدار مختلف بشكل جدي عن انتخابات نيسان.

أما ليبرمان فقد كسر، للمرة الثانية خلال عام، الرهان على أنه سيفتخر لمركب نتنياهو في الدقيقة الـ ٩٠، إذ رفض مجدداً الانضمام إلى حكومة نتنياهو بصيغة ضيقة تضم ٦٣ نائباً، كونها ستكون تحت سطوة المتديدين، وستمنح أي تجزير جوهري في مسألة علاقة الدين بالدولة، ولن يكون بإمكانه تحقيق شيء على صعيد مطالبه العلمانية. والمطلب العلمانية هي الخشبة الأخيرة، التي بات يستند إليها ليبرمان في بحر السياسة الهائج، بعد أن هجرته الغالبية الكبيرة جداً من أصوات المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق في العقود الثلاثة الأخيرة، وقد عرف ليبرمان أنه حتى لو تنازل وانضم إلى حكومة نتنياهو الضيقة، فإنها لن تدوم طويلاً، ليس بسبب لوائح اتهام نتنياهو، كون ليبرمان سيكون درعا واقياً لنتنياهو إذا طلب الأخير الحصانة البرلمانية، وإنما لأنه يعرف أن الصدام مع المتديدين داخل الحكومة أت لا محالة، وأي تنازل عن طلباته سيؤدي إلى تكبده خسارة فادحة في الانتخابات التالية، حتى إلى درجة عدم عبوره نسبة الحسم.

وقد حصل أن انهارت أحزاب كان لها ١٥ مقعداً في الكنيست، واختفت كلياً عن الساحة بانتخابات واحدة، غانتس، وهذا ما أكدته تقريباً كل من كان يدور في محيط تلك المفاوضات، بدءاً من الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، الذي «ويتج» الكتلتين الأكبرين، وقال إن لا خلافات سياسية جوهرية بينهما، وكل ما في الأمر هو من يتولى رئاسة الحكومة أولاً، وكان ريفلين قد طرح مع بدء تكليف نتنياهو، اقتراحاً يقضي بأن يكون نتنياهو رئيس حكومة أولاً، وفي حال وجهت له لوائح اتهام، فإنه يقضي نفسه كلياً عن صلاحياتها، ليتسلمها كلها القائم بأعماله بيني غانتس، وبداية رفض غانتس وكتلته هذا المقترح، ولكن لاحقاً، الليكود وضع شروطاً لمسألة الإقصاء عن الصلاحيات، وهي أن هذا لا يكون في أي حال وجهت اتهامات، بل فقط حينما يصدر قرار محكمة أولي بالإدانة، وهو ما زاد من صعوبة قبول «أزرق أبيض» لهذا العرض.

وفي الجانب السياسي الجوهري، بمعنى الموقف من القضية الفلسطينية، فإن الكتلتين أعلنتا عن ضم الكتل الاستيطانية الكبرى، وخاصة منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، والفارق أن نتنياهو يريد ضم تلك المنطقة التي تعادل ٣٠٪ من مساحة الضفة، مع بدء تشكيل الحكومة الجديدة، في حين أن «أزرق أبيض» أعلن أن تلك المنطقة ستكون جزءاً من إسرائيل في أي اتفاق مستقبلي، إلا أن أصواتها في «أزرق أبيض» قالت إن التوقيت لن يكون مشكلة. كما أن الجانبين لا يذكران قيام دولة فلسطينية.

ولكن على الصعيد الداخلي، فإن هناك خلافات تتعلق أساساً بقوانين الإكراه الديني، ففي حين يدعو الليكود إلى الحفاظ على الوضع القائم، أيضاً من أجل حلفائه المتديدين من الحريديم، والمتديدين الصهاينة المتزمتين، فإن «أزرق أبيض» يطالب بتخفيف القيود على حركة المواصلات العامة في أيام السبت، وأيضاً زيادة تراخيص العمل في أيام السبت في المرافق التجارية، ومنع قيود على تنفيذ مشاريع بنية تحتية حيوية في أيام السبت.

ومن المؤكد أنه لو تمت إزالة عقبة رئاسة الحكومة، كانت ستنشأ خلافات حول حثائب حساسة، ليس فقط الدفاع والمالية والخارجية، وإنما وزارة العدل، التي كانت تحت أيدي متطرفين في السنوات الأخيرة.

حسابات ليبرمان

بالإمكان القول إن زيادة قوة القائمة المشتركة بثلاثة مقاعد في انتخابات أيلول الماضي، قلصت حيز تحرك

كتب برهوم جرابيسي:

يجمع ساسة إسرائيل والمحللون والخبراء على أنه لم يتوقع أحد أن تكون إسرائيل في أي يوم عاقلة في وضعية سياسية غير مسبوقة، من شلل حكم تقريباً، ورئيس حكومة يواصل عمله وهو متهم بثلاث قضايا فساد، من بينها الرشوة. فقد ظهر القانون الإسرائيلي هزلياً أمام هذه الحالة، مليئاً بالثغرات التي قد تبقي بنيامين نتنياهو لبعض سنوات أخرى في منصبه، وهو متهم، ومحاكمته الشخصية مغلطة، في حال طلب نتنياهو وحصل على الحصانة البرلمانية، لمنع محاكمته. والانطباع السائد هو أن الانتخابات الثالثة باتت أمراً لا مفر منه، وقد تجري في بحر شهر آذار المقبل. وقد يبحث الكنيست عن توافق بين مختلف الكتل، أو معظمها، للاستغناء عن فترة الأيام الـ ٢١ التي منحت لأعضاء الكنيست لإيجاد مرشح لرئاسة الحكومة، يحظى بتأييد ٦١ نائباً على الأقل، إذ أن مرشحاً كهذا ليس قائماً حتى الآن، خاصة وأن احتمالات أن يقرر رئيس حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان، في الدقيقة التسعين، القفز على مركب الليكود وبنيامين نتنياهو، قد تقلصت إلى أكثر من ذي قبل، على ضوء تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو، وفي ذات الوقت، ظهور ولو شرخ طفيف، حتى الآن، في صفوف الليكود، يتحمل بمجاهرة النائب غدعون ساعر الاعتراض على استمرار نتنياهو في منصبه رئيساً لليكود والحكومة.

غياب الخلافات السياسية

لربما أن العنوان الأكبر لكل هذه المرحلة، التي تنهي هذه الأيام عاملاً كاملاً، منذ حل الكنيست في نهايات ٢٠١٨، أن لا خلافات سياسية جوهرية بين الفريقين المتنافسين على رأس هرم الحكم الإسرائيلي: الليكود وحلفاؤه من جهة، وتحالف «أزرق أبيض» من جهة أخرى، وبينهما ليبرمان وحزبه «يسرائيل بيتينو». فالأخير سياسياً هو في خانة اليمين الاستيطاني المتطرف، ولكن خلفه هم الليكود، وزعيمه يرتدي قناع الصراع العلماني الديني، بينما الحقيقة أن ليبرمان يتمسك بهذا القناع، لأنه بات الخشبة الأخيرة التي يرتكز عليها في بحر السياسة الهائج.

وغياب السياسة برز أكثر من ذي قبل في المفاوضات لتشكيل الحكومة، منذ انتخابات أيلول، تارة برئاسة المكلف نتنياهو، وتارة أخرى برئاسة المكلف بيني

تغطية خاصة: ماذا بعد توجيه لائحة اتهام إلى نتنياهو؟

لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ثلاثة ملفات جنائية:

قرار غير مسبوق في تاريخ إسرائيل يضعها أمام مشكلات سياسية - حزبية وقانونية - دستورية وشخصية مركبة!

كتب سليم سلامة:

تثير لائحة الاتهام الجنائية الخطيرة التي قرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، تقديمها ضد رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، جملة من المشكلات والأسئلة القانونية، السياسية - الحزبية، القانونية - الدستورية والشخصية الهامة جداً، والتي من شأنها إغراق إسرائيل في دوامة البحث والنقاش لفترة طويلة بحثاً عن إجابات وحلول لهذه المشكلات والأسئلة.

الملفات وبنود الاتهام

أعلن مندلبليت قراره هذا في مؤتمر صحفي خاص ومقتضب عقده مساء يوم الخميس الأخير، منهيًا سنوات من التحقيقات الجنائية مع رئيس الحكومة إبان إشفاله منصبه، وأعلن مندلبليت أنه قرر تقديم لائحة اتهام في جميع الملفات التي جرى التحقيق فيها مع نتنياهو ليتحول من مشتبه به إلى متهم، في وضعية غير مسبوقه في تاريخ إسرائيل (رئيس حكومة متهم بمخالفات جنائية) يواجه ثلاثة بنود اتهام خطيرة هي: الرشوة، الغش وخيانة الأمانة، في ثلاثة ملفات هي: «ملف رقم ١٠٠٠»، الحصول على عطايا شملت السجائر والنيبيذ والشمبانيا والمجوهرات بقيمة تبلغ مئات آلاف الشواكل من رجلي الأعمال أرنون ملتشين وجيمس باكر، على مدى نحو عشرين عاماً (الغش وخيانة الأمانة)؛ «ملف رقم ٢٠٠٠»، «المقاع مع ناشر ومرحور صحيفة «يديעות أchronوت»، وموقع «واي نت»، أرنون موزيس، والتي بحث الطرفان خلالها إمكانيات تدخل نتنياهو لتقليص توزيع وانتشار الصحيفة اليومية المجانية «يسرائيل هيوم» التي يصدرها ويمتلكها صديقه الأميركي، اليهودي، شيلدون إدلسون، نظراً لمناقستها صحيفة «يديעות أchronوت» وتكبيدها خسائر مالية فادحة، مقابل ضمان تغطية صحافية إيجابية، متعاطفة ومؤيدة لنتنياهو في صحيفة «يديעות أchronوت»، وموقع «واي نت» (الغش وخيانة الأمانة)؛ «ملف رقم ٤٠٠٠»، وهو الأخطر من بين الثلاثة ويتعلق بصفقة الرشوة التي يبدو أن نتنياهو عقدها مع صاحب شركة «بيزك» للاتصالات وصاحب موقع «والا» الإخباري، شاول أوفيتش، في مركزها اتخاذ نتنياهو، من خلال منصبه وزيراً للاتصالات ورئيساً للحكومة، قرارات إدارية وإجراءات عادت على أوفيتش بأرباح بلغت قيمتها نحو ملياري شيكل، علماً بأن العقوبة القصوى التي يفرضها في موقع «والا» (الغش وخيانة الأمانة وأفراد عائلته وإلى جانب نتنياهو، قرر مندلبليت أيضاً تقديم كل من أرنون موزيس وشاول أوفيتش إلى المحاكمة بتهمة الرشوة، علماً بأن العقوبة القصوى التي يفرضها القانون الجنائي الإسرائيلي على هذه التهمة (الرشوة) هي ٧ سنوات للراشي و١٠ سنوات للمرتشي. أما العقوبة القصوى على تهمة الغش وخيانة الأمانة فهي ثلاث سنوات.

المرّة الأولى. وضعية غير مسبوقه

هذه هي المرة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل، منذ تأسيسها، التي يجري فيها تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة إبان إشفال منصبه هذا؛ وهي المرة الأولى التي تُقدّم فيها لائحة اتهام بتهمة الرشوة ضد رئيس حكومة إبان إشفال منصبه، كما أنها المرة الأولى التي تتطرق فيها لائحة الاتهام إلى مخالفات جنائية جرى تنفيذها إبان فترة إشفال رئيس الحكومة منصبه ومن خلاله وخلال مزاولة مهام منصبه هذا رسمياً. ولهذا كله، وعلى خلفية ما سيكون لهذا القرار من انعكاسات سياسية - حزبية، قانونية - دستورية

وشخصية محتمة، وهي عديدة جداً ومتنوعة، ذهب كثيرون إلى اعتباره (القرار بتقديم لائحة الاتهام) بمثابة «هزة أرضية» حقيقية في تاريخ إسرائيل، السياسي والدستوري.

يشار فقط إلى أن المستشار القانوني للحكومة هو المخول الوحيد، حسب القانون الإسرائيلي، صلاحية تقديم رئيس الحكومة إلى محاكمة جنائية. وهو، في الغالب الأعم، قرار ذو أبعاد وإسقاطات خطيرة وعميقة الأثر، مما يجعل مجرد اتخاذه أمراً بالغ الحساسية والصعوبة والتعقيد، رغم كل ما يقال عن مبدأ «المساواة أمام القانون»، ولئن كان تقديم لائحة اتهام جنائية يتطلب، في العادة إجمالاً، توفر «احتمال معقول للإدانة» فإن تقديم لائحة اتهام جنائية ضد رئيس حكومة خلال إشفال منصبه يتطلب، بالضرورة (إن لم يعلن هذا جهراً) توفر «احتمال معقول جداً للإدانة».

سنحاول في هذه المعالجة، توضيح وشرح الإشكالات القانونية - الدستورية، بصورة أساسية، الناجمة عن قرار تقديم لائحة الاتهام الجنائية ضد نتنياهو بينما هو يشغل مهام مناصبه الحكومية والوزارية، وفي مركزها إشكالياتان اثنتان: الأولى - الاستقالة، أحكامها واحتمالاتها واستحقاقاتها، في ظل الوضع القانوني الناشئ؛ والثانية - الحصانة البرلمانية، أحكامها وشروطها وما يترتب عليها، تالياً، في كل ما يتعلق بتقديم لائحة الاتهام الجنائية وباحتمالات مخول نتنياهو للمحاكمة الجنائية فعلياً.

وبين هاتين الإشكاليتين ثمة إشكالية ثالثة، هامة أيضاً، تتمثل في المقائبات الوزارية التي يتولاها نتنياهو شخصياً (إضافة إلى رئاسة الحكومة بالطبع)، والتي سوف تلقي بظلالها وانعكاساتها على تركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية، علماً بأنها «حكومة انتقالية» من الناحية القانونية، تبعها إشكالية رابعة، هامة هي أيضاً، تتمثل في أهلية نتنياهو القانونية ليكون مرشحاً لتشكيل حكومة قادمة في إسرائيل.

وجميعها أسئلة قانونية - دستورية ليست ثمة إجابات محددة وقاطعة عليها، لعدم توفر نصوص قانونية تعالجها، من جهة، ولعدم توفر قرارات حكم قضائية سابقة تتطرق إليها وتنسج ما تركته النصوص القانونية الغائبة من ثغرات، من جهة أخرى.

رئيس حكومة، وزير وعضو كنيست

ليس ثمة نص قانوني أو سابقة قضائية تتعلق بالزامية تقديم رئيس الحكومة في إسرائيل استقالته في حال تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، كما ليس ثمة نص قانوني أو سابقة قضائية تلزمه بتقديم استقالته قبل انتهاء الإجراءات القضائية بحقه. ومعنى هذا أن رئيس الحكومة يستطيع، قانونياً وبالنص القانوني، مواصلة إشفال منصبه الإيجابي هذا حتى بعد تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، بل وحتى خلال كل الفترة التي تستغرقها مداوات المحكمة وجلساتها للنظر في لائحة الاتهام هذه، والتي قد تطول كثيراً جداً (بضع سنوات)

وليس ثمة جهة أو شخص في إسرائيل مخول صلاحية قانونية لعزل رئيس الحكومة عن منصبه. ويحدد «قانون أساس: الحكومة» (البند رقم ١٨ منه) حالتين ينبغي فيهما إنهاء ولاية رئيس حكومة في إسرائيل في أعقاب مخالفة جنائية، وكلتا الحالتين بعد صدور قرار حكم قضائي بإدانته جنائياً: الأولى - قرار يتخذه الكنيست بأغلبية أعضائه بعد أن تكون محكمة أولى قد قررت إدانة رئيس الحكومة بمخالفة جنائية فيها وصمة عار؛ والثانية - بعد صدور قرار حكم قضائي نهائي ومطلق (بعد استنفاد جميع إمكانيات الاستئناف) يتضمن إدانة رئيس الحكومة بارتكاب مخالفة جنائية.

غير أن السابقة القضائية التي سجلتها «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية في العام ١٩٩٣ قد تؤدي، في نهاية الأمر، إلى تغيير هذا الوضع القانوني في سياق الوضع المستجد بالنسبة لنتنياهو. نقول «قد» ولا يمكن الجزم بهذا إطلاقاً. والسابقة المقصودة هي التي أصدرت فيها المحكمة إياها قراراً يلزم رئيس الحكومة آنذاك، إسحاق رابين، بعزل اثنين من الوزراء في حكومته، هما أرييه درعي ورفائيل بنحاسي، في إثر تقديم لائحة اتهام بحقهما بتهمة جنائية خطيرة (الارتشاء).

في قرارها ذلك، أكدت المحكمة العليا - في سابقتها القضائية - أن الوزير / نائب الوزير لا يستطيع مواصلة تقلد منصبه الوزاري عند تقديم لائحة اتهام جنائية ضده إلى المحكمة (حتى قبل انتهاء النظر في التهمة وقيل إدانته بها).

في حالة نتنياهو الوضع أكثر تعقيداً بكثير: فهو يشغل، إلى جانب رئاسة الحكومة، منصب الوزير في أربع وزارات حكومية هي: الصحة، العمل والرفاه الاجتماعي، الزراعة والشغبات اليهودي، إضافة إلى عضويته في الكنيست أيضاً. وفي كل واحد من هذه المواقع/ المناصب ثمة لقرار تقديم لائحة الاتهام ضده آثار ومفاعيل محددة ومختلفة.

ينص «قانون أساس: الكنيست» على أن عضوية الكنيست تنتهي في اليوم الذي يصبح فيه قرار المحكمة إدانة عضو الكنيست بمخالفة جنائية (حتى لو ارتكبها قبل أن يصبح عضواً في الكنيست) فيها وصمة عار قراراً نهائياً ومطلقاً (لا إمكانية للاستئناف عليه) وإذا لم تقرر المحكمة شيئاً بشأن وصمة العار، بإمكان المستشار القانوني للحكومة الطلب من المحكمة فعل ذلك.

الأمر ذاته ينص عليه «قانون أساس: الحكومة» المعدل من العام ٢٠٠١ بالنسبة للوزراء. لكن الأمر الإضافي في مسألة الوزراء هو أن البند ٧٢ من هذا القانون نفسه يخلو رئيس الحكومة صلاحية عزل وزير عن منصبه، وهو البند الذي اعتمدت عليه «محكمة العدل العليا» في قرارها المذكور بشأن درعي وبنحاسي، والذي شكل سابقة قضائية.

الإمكانيات النظرية والعملية

مما سقناه أعلاه، يمكن تلخيص الإمكانيات المحتملة بما يلي: تنفيذاً لقرار المحكمة العليا وسابقتها القانونية المذكورة، سيكون نتنياهو ملزماً بالتخلي عن المقائبات الوزارية الأربع التي يشغلها بنفسه (الصحة، العمل والرفاه الاجتماعي، الزراعة ويهود الشتات) وتعيين أشخاص آخرين لإشغال هذه المقائبات الوزارية. لكن يبقى السؤال هنا: هل يعين نتنياهو أشخاصاً من بين الوزراء الحاليين لإشغال هذه المقائبات التي ستصبح شاغرة الآن، أم سيعمد إلى تعيين أشخاص جدد من خارج حكومته الانتقالية الحالية؟ وإذا ما ذهب إلى الخيار الثاني، فهل سيضمن أغلبية في الكنيست للمصادقة على هذه التعيينات أم سيخلق أزمة جديدة؟ أما عضويته في الكنيست، فسبباً من نتنياهو والاحتفاظ بها بشكل طبيعي وعادي، بل يستطيع أيضاً الترشح والفرز بعضوية الكنيست في أية انتخابات قادمة، طالما لم تنته لائحة الاتهام، التي لم تقدم ضده بعد، بإدانته بمخالفة جنائية فيها وصمة عار. كما سبق أن أوضحنا وفق ما ينص عليه القانون بهذا الصدد.

لا بل يستطيع نتنياهو، من الناحية القانونية، الفوز بتكليف رئيس الدولة لتشكيل حكومة جديدة، إذا ما أوصى بذلك ٦١ عضو كنيست، خلال مهلة الـ ٢١ يوماً المتاحه لهم الآن (ابتداء من يوم الخميس الأخير وحتى يوم ١١ كانون الأول القريب). بعد فشل كل من نتنياهو ثم بيني غانتس (زعيم حزب «أرزق أبيض») في تشكيل



المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، يتلو قراره تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو.

حكومة جديدة، في أعقاب انتخابات الكنيست الـ ٢٢ التي جرت يوم ١٧ أيلول الأخير. تبقى المعضلة الأكبر في منصب رئيس الحكومة. ذلك، لأن عليه خوض انتخابات جديدة والفرز بثقة الناخبين. ثالثاً. رئيس الحكومة لا يخضع لاية جهة، باستثناء الكنيست، ولهذا، فليس ثمة طرف يمكن للمحكمة العليا أن تحمله المسؤولية وأن تدعي بأن امتناعه عن عزله من منصبه هو قرار يفتقر إلى المعقولية.

من الواضح، بالطبع، أن إصرار نتنياهو على عدم الاستقالة من منصب رئيس الحكومة، استناداً إلى القانون الذي لا يلزمه بذلك بالتأكيد، سوف يجر عدداً من الالتماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي لا يمكن التكهّن بالمنحى الذي ستختاره في معالجة هذه الإشكالية/ الأزمة وبالاحول التي يمكن أن تتوصل إلى طرحها على المتنازعين. وسيكون على المحكمة العليا التعمق في إشكاليات هذا الوضع الناشئ، من حيث رأس الهرم السياسي - الحكومي في الدولة منها بمخالفات جنائية خطيرة، بما يتطلبه هذا من وقت وطاقات وإمكانيات، ومدى قدرته على تادية مهامه الجسام كرئيس للحكومة بصورة لائقة وناجعة في مثل هذه الظروف: كما سيكون عليها النظر في مسألة المس الخطير المترتب على هذه الوضعية بثقة الجمهور بسلطة القانون، وبما تطوي عليه هذه الوضعية من تناقض حاد في المصالح، ما بين منصبه كرئيس للحكومة من جهة أولى، وكونه مسؤولاً عن الجهاز السلطوي الحاكم، من جهة ثانية، وبين أداء السلطات المختصة بتطبيق القانون وسعيها إلى القيام بواجباتها في استنفاد الوسائل القانونية ضده كمتهم جنائي.

الأخيرة بأسبوع واحد.

معنى هذا أنه لا تتوفر لنتنياهو الجهة الرسمية المخولة التي يمكنه تقديم طلبه للحصانة إليها، وهو ما يعني عدم قدرته على استنفاد حق قانوني أساسي، الأمر الذي يحول بالضرورة دون تقديم لائحة الاتهام ضده الآن. لكن هذا ليس كل ما في الأمر. فحتى لو انظر إلى ما بعد الانتخابات القادمة للكنيست الـ ٢٣ وإلى ما بعد تشكيل حكومة جديدة وأئتلاف حكومي جديد، بما يضمن تشكيل لجان الكنيست الثابتة، وفي مقدمتها «لجنة الكنيست»، عندئذٍ تتاح له مهلة الـ ٣٠ يوماً لتقديم طلبه المذكور إلى هذه اللجنة، ولكن، منذ لحظة تقديم هذا الطلب، في غضون المهلة الزمنية المحددة قانونياً، لا يستطيع المستشار القانوني تقديم لائحة الاتهام قبل أن تنهي اللجنة مداواتها (التي يتوقع أن تستمر بضعة أسابيع، على الأقل) وتتخذ قرارها النهائي وقبل أن تنتقل إلى الهيئة العامة للكنيست للمصادقة عليه نهائياً.

حتى بعد صدور قرار نهائي في الكنيست بشأن طلب نتنياهو منحه الحصانة من المحاكمة الجنائية، سواء كان القرار إيجابياً (منحه الحصانة) أم سلبياً (عدم منحه الحصانة)، ليس من المستبعد أن يخضع القرار، أياً كان، للرقابة القضائية في المحكمة العليا، من خلال التماس أو أكثر يقدم إليها، وهو ما سيؤجل تقديم لائحة الاتهام ضد نتنياهو لفترة إضافية أخرى، حتى صدور

الحصانة البرلمانية - ملاذ نتنياهو الأساسي!

قرار المحكمة العليا. في الأثناء، قد تذهب إسرائيل إلى انتخابات برلمانية عامة ثالثة في غضون أقل من سنة واحدة، يرجح أن تجري في شهر آذار من العام القادم، إذا ما انتهت مهلة الـ ٢١ يوماً في الكنيست دون التوصية بأحد أعضائها لتشكيل حكومة جديدة، ما يعني حل الكنيست بصورة فورية والنهاب إلى انتخابات جديدة في غضون فترة أقصاها ٩٠ يوماً.

وفي سيناريو كهذا، قد يحصل نتنياهو على أغلبية (الليكود وحزب اليمين الأخرى) - وهو احتمال يبقى واردا بقوة في إسرائيل طبعاً - يستغلها لتشريع «القانون الفرنسي» الذي يمنع تقديم رئيس حكومة إلى محاكمة جنائية طوال فترة إشفاله منصبه؛ وهو القانون الذي فحص أعضاء كنيست من الليكود إمكانيات تشريعه في السنوات الأخيرة، مراراً، وإذا ما تم ذلك، فعلاً، يكون نتنياهو قد تلمص وأفلت من لائحة الاتهام الجنائية، لبضع سنوات على الأقل. من الواضح، إذن، أن تنفيذ المستشار القانوني للحكومة، مندلبليت، قراره بشأن تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو لن يكون بالأمر السهل أو السريع، بل قد يتأجل لفترة زمنية طويلة، أو طويلة جداً حتى، إذا ما اختار نتنياهو خوض حربه الشخصية الضروس ضده، وهو ما تشير كل الدلائل إلى أنه سيكون خياره الأول والوحيد على الأغلب.

نية» (بدوافع انتقامية و/ أو سياسية - حزبية، مثلاً) أو «ينطوي على تمييز» (عدم تقديم لوائح اتهام في حالات مماثلة)؛ ٢. إذا ما تقرر أن المخالفة الجنائية المتضمنة في لائحة الاتهام المعترزم تقديمها «هي جزء من مهام عضو الكنيست الجماهيرية»؛ ٣. إذا كانت الإجراءات الجنائية ستسبب ضرراً جدياً لعمل الكنيست أو لتمثيل جمهور الناخبين؛ ٤. إذا كان عدم إجراء المحاكمة الجنائية لا يعود بالضرر على المصلحة العامة، بالنظر إلى مدى خطورة المخالفة الجنائية.

لكن القضية المركزية، في مسألة الحصانة البرلمانية هذه هنا، في سياق لائحة الاتهام ضد نتنياهو، هي أنه ليست هناك «لجنة كنيست» الآن يمكن لنتنياهو التوجه إليها بطلب منحه الحصانة الإجرائية، كما يقتضي النص القانوني؛ ذلك أن الكنيست الـ ٢٢، الذي تم انتخابه يوم ١٧ أيلول الماضي، لم ينتخب لجانه الثابتة بعد، لأنه لم يتشكل ائتلاف حكومي ولم تتشكل حكومة جديدة، حتى الآن. وكل ما هو قائم في الكنيست من لجان الآن هو «اللجنة المنظمة» فقط والتي هي ليست مخولة، قانونياً، صلاحية البحث في طلب نتنياهو لهذه الحصانة، ثم صلاحية منحه إياها. فإن «لجنة الكنيست»، وحدها فقط هي المخولة هذه الصلاحية، وهذا ما أكده، أيضاً، المستشار القانوني للكنيست، المحامي إيل يانون. ضمن رأيه الاستشاري في قضية عضو الكنيست حاييم كاتس، قبل الانتخابات

والطلب منها أن تمنحه الحصانة التي تجنبه المحاكمة الجنائية وتحول دون تقديم المستشار القانوني لائحة اتهام جنائية ضده. وعلى عضو الكنيست، في هذه الحالة، تقديم طلبه هذا إلى «لجنة الكنيست» البرلمانية في مدة أقصاها ٣٠ يوماً من يوم إبلاغه من قبل المستشار القانوني للحكومة بنيتها/ قراره تقديم لائحة اتهام بحقه.

نشير هنا إلى أن نص قانون الحصانة حتى العام ٢٠٠٥ كان يقضي بضمّن هذه الحصانة من المحاكمة الجنائية بصورة أوتوماتيكية، وإذا ما أراد المستشار القانوني تقديم لائحة اتهام بحق عضو كنيست، كان عليه هو التوجه إلى «لجنة الكنيست» البرلمانية والطلب منها أن ترفع/ تزيل هذه الحصانة كي يتمكن من تقديم لائحة الاتهام. لكن في العام ٢٠٠٥ جرى تعديل القانون فأصبح ينص على أن هذه الحصانة غير مضمونة بصورة فورية، بل يستطيع عضو الكنيست المعني طلبها من «لجنة الكنيست» البرلمانية، إذا ما أبلغه المستشار القانوني للحكومة بنتية/ قراره تقديم لائحة اتهام جنائية ضده.

يحدد القانون المذكور الأسباب التي يمكن أن تتيح قرار «لجنة الكنيست» منحه الحصانة الإجرائية لعضو الكنيست، من أهم هذه الأسباب/ العلل، والتي يمكن أن يستخدمها نتنياهو هو الآن: ١. أن قرار تقديم لائحة الاتهام بحق عضو الكنيست لم يكن «بخسن

في الوضع القانوني القائم في الحكومة والكنيست اليوم، ستكون مسألة الحصانة البرلمانية ملاذ نتنياهو الأساسي في «حربه» ضد قرار المستشار القانوني للحكومة تقديم لائحة اتهام جنائية ضده، لا سيما وأن موضوع الحصانة في الظروف والمعطيات الراهنة تثير العديد من الأسئلة القانونية والبرلمانية التي لن يكون من السهل تقديم أجوبة شافية وقاطعة عليها وفي غضون فترة زمنية قصيرة.

كما هي الحال في البرلمانات الأخرى في العالم، كذلك في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، يتمتع عضو البرلمان بحصانة يضمنها ويحددها قانون خاص هو «قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم» والحصانة البرلمانية في إسرائيل نوعان: حصانة جوهرية وحصانة إجرائية - الأولى، هي حصانة لعضو الكنيست من تعرضه لأية إجراءات جنائية على خلفية نشاطه وأعماله - في إطار تادية وظيفته كعضو في الكنيست، وهذه حصانة مطلقة لا يمكن رفعها وإلغاؤها. أما الثانية - فهي الخاصة بحال تقديم لائحة اتهام بمخالفة لا تسري عليها الحصانة الجوهرية (أي، «في نطاق تادية وظيفته كعضو في الكنيست») بحق عضو الكنيست. في هذه الحالة (والمستشار القانوني للحكومة هو الوحيد المخول صلاحية اتخاذ قرار بتقديم لائحة اتهام ضد عضو الكنيست)، يستطيع عضو الكنيست التوجه إلى «لجنة الكنيست» البرلمانية

المشهد الاقتصادي

إعداد: براهيم جرابلسي

موجز اقتصادي

ارتفاع النمو في الربع الثالث بـ ٤ر١٪

سجل النمو الاقتصادي في إسرائيل في الربع الثالث من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٤ر١٪، بعد أن كان قد ارتفع في الربع الثاني بنسبة ٠ر٨٪، وفي الربع الأول بنسبة ٤ر٥٪، وفق ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي. ورفعت وزارة المالية تقديراتها للنمو للعام الجاري بقدر طفيف إلى ما بين ٣٪ وحتى ٣ر٣٪، بدلا من ٢ر٩٪ حسب تقديرات سابقة.

وتبين من تقرير مكتب الإحصاء أن المساهمة الأكبر في تسجيل نسبة النمو هذه كانت الارتفاع الحاد في شراء السيارات بنسبة ١٧٠٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، في حين أن شراء السيارات تراجع في الربع الثاني بنسبة ٩٦٪، مقارنة مع الربع الثاني من العام ٢٠١٨. ويلعب شراء السيارات دورا بارزا في حجم الاستهلاك الفردي في السنوات الأخيرة، التي سجلت ذروة في عدد السيارات الجديدة التي تباع سنويا، نظرا لتسهيلات شروط الدفع، عبر شركات تمويل عديدة تتنافس في ما بينها.

وتبين من التقرير أن صادرات البضائع والخدمات من دون قطاع المجوهرات، سجلت في الربع الثالث تراجعا بنسبة ٤٪، وهذا التراجع الأول منذ ١٢ شهرا، وكان من المفروض أن يكون التراجع أكبر، إلا أن السياحة (في الاتجاهين) التي تدخل في إطار صادرات الخدمات سجلت ارتفاعا إجماليا بنسبة ١٦٪.

كما قال تقرير مكتب الإحصاء إن الاستهلاك الفردي سجل في الربع الثالث ارتفاعا طفيفا بنسبة ٠ر٨٪، وإن الاستهلاك المتمثل بشراء المعدات البيتية تراجع في الربع الثالث بنسبة ١٥٪، رغم أن الحديث عن أشهر الصيف وأول الأعياد العبرية، التي أنهت الربع الثالث، ومعروف عنه أن موسم تزدهر فيه مشتريات الأجهزة البيتية والأثاث.

وكان النمو الاقتصادي في العام الماضي ٢٠١٨ قد ارتفع بنسبة ٣ر٣٪، وهي أقل من نسبة النمو في العامين الأسبقين، ٣ر٥٪ في ٢٠١٧، و٤ر٠٪ في ٢٠١٦. وحذر البنك المركزي في الربع الماضي من استمرار انخفاض نسب النمو في المستقبل إلى أقرب للركود، إذا لم تقدم الحكومة على إجراءات لتحفيز النمو، فقد حذر بنك إسرائيل المركزي في تقرير خاص من أن الاقتصاد الإسرائيلي يتدرج نحو ما هو أقرب إلى الركود الاقتصادي، في حال لم تتخذ الحكومة إجراءات جوهريّة ذات قدرة على رفع الإنتاجية، وزيادة المشاركة في العمل، خلاصا بالذكر جهود المدينتين المترمتين «الحردييم»، الذين نسبة مشاركة رجالهم في سوق العمل تقل عن ٥٠٪، لدوافعهم الجديّة، في حين أن النساء العرييات محرومات من فرص العمل، ونسبة مشاركتهن بالكاد تصل إلى ٣٧٪.

ارتفاع بنسبة ١٠٪ في السياحة

إلى إسرائيل خلال ١٠ أشهر

سجلت السياحة الداخلة إلى البلاد، في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري ٢٠١٩، ارتفاعا بنسبة ١٠٪، مقارنة مع ما كان في العام الماضي ٢٠١٨. وباتت أعداد السياح مرشحة للوصول إلى ذروة جديدة هذا العام، بوصولها إلى ٤ر٥ مليون سائح، وهذا لم يكن في تاريخ إسرائيل.

وقال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن إجمالي عدد السياح في شهري أيلول وتشيرين الأول سجل ارتفاعا بنسبة ١١٪ مقارنة مع ذات الشهرين من العام الماضي ٢٠١٨، ويتم عادة احتساب هذين الشهرين سوية، بسبب امتداد ثلاثة أعياد يهودية خلالها. ويقول التقرير إن عدد السياح سجل في شهر أيلول ارتفاعا حادا بنسبة ٤٤٪، في حين تراجعت السياحة في شهر تشرين الأول بنسبة ٨٪.

وقد بلغ عدد السياح في شهري أيلول وتشيرين أول ٨٥٢ ألف سائح، مقابل ٦٦٧ ألف سائح في ذات الشهرين من العام الماضي. وبلغ عدد السياح في الأشهر الـ ١٠ الأولى من هذا العام ٣ر٧ مليون سائح، مقابل ٣ر٤ مليون سائح في ذات الفترة من العام الماضي، واستنادا إلى أنه في الشهرين الآخرين من العام الماضي دخل إلى البلاد أكثر من ٧٥٠ ألف سائح، فإن العدد الإجمالي المتوقع لهذا العام سيصل كما يبدو إلى ٤ر٥ مليون سائح.

ولفت مداخليل الاقتصاد من السياحة الداخلة في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام ٣ر٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن تسجل المداخليل من السياحة هي أيضا ذروة جديدة.

وقال مدير عام وزارة السياحة، أمير هليفي: لقد تحولت إسرائيل إلى هدف منطقي ومتقدم في السياحة العالمية، وهذا ما تثبته الإحصائيات والمعطيات التي تنشر تباعا. وعزز هليفي هذا النجاح إلى حملات التسويق التي تقوم بها وزارته في أرجاء العالم.

وكانت السياحة الداخلة قد سجلت في العام الماضي ٢٠١٨ ذروة غير مسبوقه، باجتيازها حاجز ٤ ملايين سائح، وارتفاعها بنسبة ١٤٪ عن العام ٢٠١٧، وبنسبة قرابة ٤٠٪ عما كان في العام ٢٠١٦. وفي المقابل سجلت السياحة الخارجة هي أيضا ارتفاعا بنسبة ١٢٪، بسفر ٨ر٥ مليون سائح، غالبيتهم السائحون لغرض قضاء العطل، وهذا أيضا ذروة جديدة، خاصة وأن عدد السكان وفق مكتب الإحصاء المركزي في العام الماضي بلغ قرابة ٨ر٩ مليون نسمة، وهذا يشمل القدس والحولان (حوالي ٣٦٠ ألف نسمة معا).

وقالت وزارة السياحة إن عدد السياح والزائرين في العام الماضي بلغ ١ر١١ مليون سائح، وإن المردود المالي للاقتصاد الإسرائيلي وصل إلى ٥ر٨ مليار دولار.



حشود العدوان الأحدث على غزة.

خبراء: تأثر الاقتصاد الإسرائيلي من العمليات العسكرية والحروب بات هامشيا!

منذ الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦ ظهر أن الاقتصاد الإسرائيلي يتأثر قليلا وسرعان ما يتعافى جراء الحرب وهذا الاستنتاج كان في كل واحدة من الحروب على قطاع غزة منذ ٢٠٠٦ وحتى العدوان الأخير قبل عدة أيام

العسكرية، حسب بايلوت، هي صناعة السياحة، التي بلغ حجمها في عام ٢٠١٨ حوالي ٧ر١ مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي ١٤٪ من صادرات الخدمات وحوالي ٧٪ من الصادرات الإسرائيلية. «والخبر السار هو أن السياحة الإسرائيلية الداخلية وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، فوفقا للبيانات الصادرة عن اتحاد الفنادق، زاد عدد الإقامات الليلية بـ ٤٨٪ تراكمية في أربع سنوات، وفقا لأرقام وزارة السياحة، فإن إجمالي السياحة بما في ذلك الداخلية، تولد حوالي ٣٠ مليار شيكل في الناتج المحلي الإجمالي». وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أنه منذ حرب لبنان ٢٠٠٦ وحتى حرب غزة ٢٠١٤، نما تصدير الخدمات بشكل حاد من الصادرات الإسرائيلية.

ويقول خبير اقتصادي في الشركة الاقتصادية الاستثمارية IBI للصحية «ذي ماركر»، إن العمليات والصادرات العسكرية عادة يكون لها تأثير ضئيل وقصير الأجل على النشاط الاقتصادي، باستثناء السياحة، كما أن الاستهلاك يتم تعويضه في الفترات اللاحقة كما دلت التجربة. وأضاف: هناك عامل آخر يكتسب زخما في هذا الوقت، هو الوضع الكلي العالمي، طالما كان ذلك معقولا، فسيسهل التعامل بشكل أسهل مع تدهور الوضع الأمني، ومن ناحية أخرى، إذا تدهور الوضع العالمي، لا سيما في ضوء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وفي نفس الوقت تدهور الوضع الأمني في إسرائيل، فسيكون هذا بمثابة تحد كبير للاقتصاد الإسرائيلي. إذا نظرنا إلى الأسعار في السوق المحلية، بما في ذلك سوق صرف العملات، فإن احتمال ضرر كبير من العملية الأخيرة هو أقرب إلى الصفر.

ويقول الخبير الاقتصادي أليكس زايزينسكي لصحيفة «ذي ماركر» إن تجربة العقد الماضي توضح أن المستثمرين يجب ألا يتفاعلوا مع الحوادث الأمنية، ولا سيما تضرر التوتورات الأمنية خلال فترة زمنية محدودة لا تؤثر على النشاط الاقتصادي بمرور الوقت، وسيتمكن الاقتصاد من التعافي بسرعة من الضرر، حتى في الحالات التي استمرت فيها الأحداث الأمنية عدة أسابيع، فقط في صناعة السياحة كان الضرر ملموسا لفترة أطول.

ويتابع بايلوت: تعتبر المصادمات العسكرية ضارة بالاستهلاك الخاص، خاصة في استهلاك الخدمات، وهو قسم مهم يمثل حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وقاطرة رئيسية للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. وهذا ما ظهر خلال العمليتين على قطاع غزة، في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٤، وخلال حرب لبنان الثانية. ووفقا لبنك إسرائيل، فإن هذه الظاهرة ناتجة عن انخفاض في المكونات الرئيسية لاستهلاك الخدمات: خدمات النقل والمطاعم والفنادق. ومثل غيرها من المجالات، الاستهلاك الحالي أيضا تعافى بسرعة. ويشير بايلوت إلى أن أحد استنتاجات تلك الدراسة أن الإنتاج الصناعي الإجمالي ليس حساسا بشكل خاص للعمليات العسكرية، ولكن عند النظر في مؤشر الإنتاج الصناعي وفقا للكثافة التكنولوجية، تجد المجموعات اختلافات في الاستجابة، ففي صناعات التكنولوجيا العالية، «الهاتيك» لم يكن هناك انخفاض في إنتاجها خلال الاشتباكات العسكرية، وهذه أخبار مهمة للغاية، حيث تمثل صادرات التكنولوجيا الفائقة حوالي ٣٧٪ من الصادرات الصناعية، حيث يتم تسجيل إنتاجية عالية أيضا، وبالتالي ارتفاع الأجور والمزايا التنافسية للاقتصاد الإسرائيلي.

وبالنسبة للصناعات الأخرى، تبرز صورة مختلفة: في الصناعات المختلطة، كان هناك انخفاض حاد خلال حرب لبنان الثانية، والذي كان يرجع بشكل أساسي إلى أضرار كبيرة لأنشطة صناعة النفط والكيمويات المركزة في خليج حيفا، هذه الإصابة غير ذات صلة في حالة منطقتي الوسط والجنوب. وفيما يتعلق بالصناعات التقليدية، حافظت على الاستقرار في حرب لبنان ٢٠٠٦، وتأثرت بشكل معتدل خلال حرب غزة في ٢٠١٤. ومع ذلك، في حالة الجولة الحالية، سيكون من المهم مراعاة التفاصيل المهمة: على عكس حرب لبنان ٢٠٠٦، فإن الشلل لفترة أطول في تل أبيب والمناطق الجنوبية له عواقب أشد، مقارنة بشلل حيفا والمنطقة الشمالية أو الجنوبية وحدها. ووفقا لبيانات اتحاد الصناعيين، فإن حوالي ٤٩٪ من إيرادات الصناعات الإسرائيلية في المناطق الوسطى وتل أبيب والمناطق الجنوبية.

والنقطة الأكثر حساسية للاقتصاد خلال الصدامات

على جنوب إسرائيل وسوسطها على الاقتصاد الإسرائيلي، لكن البحث والخبرة من الجولات الأمنية السابقة أمر مشجع. فهناك اتفاق بالري واسع النطاق بين كبار الاقتصاديين والمسؤولين في الحكومة، على أنه بما أن الحدث محدود في الزمان والمكان، فإن الضرر سيكون ضئيلا وسيتمكن الاقتصاد الإسرائيلي من التعافي من الحروب والعمليات ومن التعويض في الأشهر المقبلة.

ويستعرض بايلوت دراسة أجراها بنك إسرائيل نُشرت في آذار ٢٠١٥ لدراسة تأثير الحوادث الأمنية في الاقتصاد، وجاء فيها أن الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦، أسفرت عن فقدان الناتج العام ما بين ٣٥٪ إلى ٥٠٪. ووفقا للأسعار الحالية، يتراوح هذا بين ٤ر٨ مليار شيكل و٥ر٨ مليار شيكل. ويقول بايلوت «ولكن من هنا تأتي الأخبار السارة: أثبتت الدراسات أنه من أحداث القتال تلك، كان الاقتصاد يتعافى قريبا في الأشهر القليلة اللاحقة، فعلى سبيل المثال: إذا ألغيت العائلات التسوق وتناول الطعام في المطاعم والمقاهي، فقد أظهرت التجربة أنها ستعوض» معظم التسوق والوجبات في الأشهر التالية». وهذا ما برز في العام ٢٠١٤، حينما تساقطت قذائف من قطاع غزة على منطقة تل أبيب، فالأجواء استمرت ٥٠ يوما، وحسب التقديرات، فقد خسر الاقتصاد في حينه ٣ر٠٪ من الناتج العام، ما يعادل ٤ر٥ مليار شيكل، وفق تقديرات بنك إسرائيل. ويضيف «وهذا يعني أن تأثير الحوادث الأمنية على الاقتصاد قد انخفض مع مرور الوقت، وعند النظر في العواقب الطويلة الأجل لتلك الحوادث الأمنية، فإن النتائج متشابهة: كان حجم الاستثمارات الطويلة الأجل المباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي أقل تأثرا بمرور الوقت، حتى كنتيجة للحوادث الأمنية».

ويقول بايلوت كذلك «وفقا لدراسة بنك إسرائيل، يبدو أنه على عكس الاعتقاد السائد بأن الضرر الذي يلحق بالاقتصاد يتم من خلال «الطلب» وليس من خلال «العرض»، لم ير اقتصاديو بنك إسرائيل تأثيرا كبيرا على الإنتاج الصناعي، ووجدوا أن الانخفاض يرجع إلى انخفاض الاستهلاك الخاص والضعف في السياحة، المسجلة في ميزان المدفوعات كتصدير للخدمات المتعلقة بالطلب».

يؤكد تقرير لبنك إسرائيل المركزي، وتقديرات عدد من الخبراء، أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يعد يتأثر بقدر كبير من أجواء الحرب، وهذا ظهر منذ الحربين على لبنان وقطاع غزة في العام ٢٠٠٦، إذ أن الضرر الاقتصادي كان أتيا، وسرعان ما استرد الاقتصاد خسائره، وفي غضون أشهر.

وهذا الأمر يعود إلى التطور الكبير في الاقتصاد الإسرائيلي العام، ومؤثرات النمو الاقتصادي، فحتى العام ١٩٩٩، لم تكن المساهمة الصادرات كبيرة في النمو، ولكن منذ ذلك الحين، تضاعفت الصادرات بما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف، وبالتالي زاد وزنها في حسابات النمو، على حساب قطاعات تقليدية أخرى، ويبقى الأساس هو حجم الاستهلاك الفردي والعالم، الذي يحسب له ٦٠٪ من إجمالي الناتج العام.

ويبقى القطاع الأكثر تأثرا بأجواء الحروب هو قطاع السياحة والتي تسجل في كل واحدة من السنوات الأخيرة ذروة لها، ومن المتوقع، على سبيل المثال، أن تجتاز هذا العام حاجز ٤ر٥ مليون سائح، ولكن أيضا في هذا القطاع فإن التأثير هو لفترة قصيرة، ثم يعود إلى مساره، ما قبل الصدام العسكري. وهذه القضية ظهرت من جديد في أعقاب العدوان الأخير على قطاع غزة، الذي بدأ في يوم ١٢ الجاري، ووصلت القذائف من قطاع غزة إلى جنوب منطقة تل أبيب الكبرى، ما أدى إلى شل الحياة العامة في قلب الاقتصاد الإسرائيلي ليومين. ثم تقلص الشلل ليسري على الجنوب، قبل إعلان وقف إطلاق النار، بعد ٣ أيام من العدوان.

وقالت التقارير الاقتصادية إن تأثير هذا العدوان انعكس بشكل مباشر على نفقات جيش الاحتلال، ووفقا للتقديرات، فإن كل يوم عدوان كالذي كان على قطاع غزة، يكلف الجيش ما بين ٢٠٠ مليون إلى ٢٨ مليون دولار. وجاء هذا في الوقت الذي يطلب فيه الجيش بزيادة ميزانيته السنوية، مدعوما من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي يطالب بزيادة ثابتة للجيش، بمقدار ١ر١ مليار دولار سنويا، حتى العام ٢٠٣٠. ويقول المحلل أدريان بايلوت، في مقال له في صحيفة «كالكايس» الاقتصادية، إنه «ما زال من السابق لأوانه تقييم الأضرار الناجمة عن قصف الصواريخ التي سقطت

الجمهور الإسرائيلي يُحجم عن التوفير في البنوك بسبب الفائدة الصفرية!

ما يعادل ٩٥ مليار دولار في الحسابات الجارية والجمهور يمتنع عن استثمارها في برامج التوفير قبل ٢٠ عاما كانت الفائدة على التوفيرات ١٠٪ واليوم واحد بالألف* الفائدة الصفرية بسبب التضخم المالي الطفيف وارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار*

ستكون خاضعة لضريبة بنسبة ٢٥٪. بمعنى أن يكون للسنة السادسة على التوالي ما دون الحد الأدنى المحدد للمخطل للتضخم المالي السنوي ١٪، وأقصاه ٣٪.

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن في منتصف الشهر الجاري عن ارتفاع التضخم في شهر تشرين الأول الماضي بنسبة ٤ر٠٪، وفي نسبة ارتفاع ليست بألوفة لمثل هذا الشهر من كل عام، إلا أن السبب المركزي لهذا الارتفاع هو أن كل الأعياد العبرية جاءت هذا العام في الشهر الماضي، ما ساهم في ارتفاع الأسعار الاستهلاكية، وخاصة أسعار الملبوسات والأحذية، وأسعار الخضراوات والفواكه، وبعض أصناف المواد الغذائية، وأسعار النقاها.

وحسب وتيرة التضخم القائمة منذ سنوات، فإن التضخم في الربع الأخير من كل عام يسجل تراجعا، ما يعني أن التضخم في الشهر الجاري وشهر كانون الأول المقبل سيجر إجمالي التضخم للعام الجاري ٢٠١٩، إلى ما دون ١٪، بعد أن كانت توقعات بنك إسرائيل في مطلع العام، أن يكون إجمالي التضخم لهذا العام في حدود ١ر٥٪.

١٠٪ سنويا، فإنها اليوم ٠ر١٪، أي واحد بالألف، تتبعها ضريبة بنسبة ٢٥٪ على أرباح الفائدة، وهذا عدا عن عمولات الإيداع والسحب، وبذلك فإنه لن تكون جدوى إطلاقا لهذه التوفيرات، ولهذا يفضل الجمهور إبقاءها في الحسابات الجارية.

ويقول التقرير إنه في العام ٢٠٠٤، كانت السيولة في الحسابات البنكية الجارية ٥ر٥ر، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي ٧٨ مليار شيكل، فإن قيمة التوفيرات البنكية في العام الجاري بلغت ٣ر٢ مليار شيكل.

يشار إلى أن امتناع الجمهور عن إيداع الأموال في برامج توفير بنكية يحد من حجم استثمارات البنوك على مختلف أشكالها، كما يثبني أن الجمهور يمتنع عن إيداع الأموال في برامج التوفير التي تعتمد على البورصات، بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، ما ينعكس على كل بورصات العالم، وفرص الخسائر باتت أكبر من احتمالات الربح، وفي هذه الحالة فإن الأرباح الصافية، ابتداء من الشيكال الأول،

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن في الحسابات الجارية في البنوك الإسرائيلية ٣٣٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٩٥ مليار دولار، والجمهور يمتنع عن استثمار هذه الأموال في برامج التوفير البنكية، ولا حتى لأمد طويل، بسبب الفائدة البنكية الصفرية، التي تتبعها ضريبة بنسبة ٢٥٪ على الأرباح الهشة، عدا العمولات، ما يعني أن لا جدوى من التوفيرات البنكية. وتعود الفائدة الصفرية على برامج التوفير لوتيرة التضخم المالي الطفيف، وأحيانا التراجعية، وأيضا بسبب ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، وباقي عملات العالم.

والفائدة الصفرية على برامج التوفير البنكية قائمة منذ ١١ عاما، حينما بدأت البنوك المركزية في العالم بتخفيض الفائدة البنكية، بما فيها البنك المركزي الإسرائيلي، الذي خفض الفائدة الأساسية تدريجيا، من ٣ر٧٥٪ في شهر آذار ٢٠٠٨، إلى ٠ر٠٪ في شهر شباط ٢٠١٥، واستمرت لمدة ٤٥ شهرا، حتى ارتفعت قبل عام إلى ٠ر٢٥٪.

ولكن الفائدة على توفيرات البنوك هي أقرب إلى الصفر، فإذا كانت الفائدة على التوفيرات البنكية في العام ٢٠٠٤ في

عن آخر مظاهر إعادة كتابة تاريخ اليهود الشرقيين!

تقوم إسرائيل في السنوات الأخيرة باستثمار موارد وجهود كبيرة لتعزيز حضور تاريخ يهود الشرق الأوسط لكن بالتوازي مع هذا الاتجاه المهم تنصب الجهود من أجل جعل ذلك التاريخ يتناسب مع التاريخ الصهيوني أو وضعه في حدوده وتحت سقفه

المعرض هو أن هناك ستة أحداث بدأت في المذبحة في العام ١٨٣٩ وانتهت في الثورة في العام ١٩٧٩. ويجب على المرء أن يسأل، هل يمكن حقا تلخيص الحياة اليهودية في إيران في حين لا يزال يعيش هناك مجتمع يضم ٢٠ ألف رجل وامرأة؟

يتكرر هذا النمط في جميع العروض الأخرى. لكن القراءة المتأنية والنقدية تظهر أن التاريخ له أوجه أخرى. بهذه الطريقة فقط، يمكن رؤية نشاط التاجر اليهودي العراقي أبراهام جفاني، وشريك وزير المالية محمد الحديدي، بوصفه جزءا من العصر الذهبي الاقتصادي والثقافي للعراق في النصف الأول من القرن العشرين. بنفس الطريقة، يمكن اقتراح تضمين قصة حياة الموسيقى اليهودية التي تحظى بالحب والإعجاب، حبيبة مسيكا، كجزء لا يتجزأ من التاريخ التونسي، مثلما تسعى تونس إلى القيام به الآن، وليس فقط كقصة يهودية مأساوية. من هذا المعرض بالذات نتعلم بأنه سوف يتم عرض بيانو مسيكا قريبا في متحف

خاص تخليدا لذكرها في تونس. هناك عرض لقصة تاريخية مماثلة في كتاب بعنوان «نهاية اليهودية في البلدان الإسلامية»، الذي حرره شموئيل تريجون وصدر عن دار النشر «كرمل» العام الماضي. يقدم هذا الكتاب لأول مرة، كما يدعي، نظرة شاملة عن العمليات التي أدت إلى طرد اليهود من الدول الإسلامية. وتريجونو يصف الغرض من توحيد سردية كل قصص «الترحيل» من عشرة بلدان مختلفة، والذي بموجبه «تعرض يهود الدول العربية للاضطهاد والمذابح لعدة أجيال، قبل مئات السنين من ظهور الصهيونية. وقد ساء وضعهم أكثر فأكثر في العصر الحديث. ومع ظهور القومية العربية في القرن الـ٢٠،

الرواية التي تصف هجرتهم إلى إسرائيل بأنها استعمار هي تقييد للحقيقة، فهؤلاء كانوا لاجئين مضطهدين وجدوا لعم ملاذا في دولة إسرائيل». إن هذه النظرة ضيقة وتعميمية، تعتمد حقائق معينة وتجاهل العديد من الحقائق الأخرى، لغرض تقديم سيرورة معروفة النتائج مسبقا، بل معلنة النتائج مسبقا. تشهد إسرائيل اليوم عمليات اجتماعية مهمة. المجموعات التي تعرضت للإقصاء من الخطاب، مثل المجتمعات الكبيرة التي هاجرت من البلدان الإسلامية، تجد لها الآن تعبيرا معينا لها في المجتمع وفي المواقع التذكارية العامة. لكن الثمن المطلوب منها كبير، وينعكس في ربط التاريخ الشرقي بالرواية الصهيونية؛ ثقافة، صهيونية، اضطهاد وهرب أو ترحيل، واختتمتها «الخلاص» في إسرائيل.

لا يتسع المجال للحديث عن الحياة المركبة لليهود والمسلمين معا لأكثر من ألف عام، ويبدو أن نحو التاريخ اليهودي الشرقي من سياقه العربي والإسلامي يسير بالتوازي مع نحو التاريخ الفلسطيني من بلداننا. وكمؤرخين مشاركين في بحث وتدريب اليهود الذين عاشوا في البلدان الإسلامية، فإننا نرحب بتوسيع الرواية وإدماج يهود الدول الشرقية في الرواية الوطنية، ولكننا ندعو إلى عرض متعدد الأوجه وعرض السياق العام لتاريخ يهود الدول الإسلامية.

إن التقديم الانتقائي للحقائق والعمليات التاريخية، بما يخدم أهدافا سياسية ضيقة، يضر بتاريخ مجيد عمره ٢٠٠٠ عام ولا يزال حيا يزرق. كما أن نصف الحقيقة أسوأ من الكذب.

(*) د. ليونور شتيرنفيلد يدرّس تاريخ إيران والشرق الأوسط في جامعة «بن سبتيت» في ولاية بنسلفانيا الأميركية. ود. منشيه عنيزي يدرّس في كلية تاريخ شعب إسرائيل في جامعة بن غوريون في بئر السبع. ترجمة خاصة، المصدر: الملحق الأسبوعي لصحيفة «هآرتس».

إيران، وكذلك في المغرب وتونس، على سبيل المثال، لا تزال هناك مجتمعات يهودية، بينما أصبح التاريخ اليهودي في مصر والمغرب جزءا من نقاش وطني حول الثقافة المحلية؟ هل من الصواب القيام بما عمله فرانسيس فوكوياما وإعلان نهاية التاريخ اليهودي في الشرق الأوسط؟

نظرة تعميمية

في الصيف الماضي، عرض «متحف أرض إسرائيل» معرضا بعنوان «خروج من دون عودة - تحية ليهود دول العرب وإيران». ويثير اسم المعرض بحد ذاته تساؤلات حول هذا النوع من «التحيات».

روى المعرض قصة عشرة مجتمعات: إيران والعراق وسورية واليمن ومصر وتونس وليبيا والمغرب والجزائر ولبنان، وقدم لها جميعا نفس الرواية: عاش اليهود آلاف السنين في ذلك المكان، وعانوا من عهود الاضطهاد الأخرى، وأجبروا في نهاية المطاف على «خروج من دون عودة» الى المكان. تصميم المعرض استحضّر ذلك ووضعه بهذه الصيغة. كانت الصورة التي راقت المعرض بأكمله، وربطت بين أجزاءه، هي «الطاليت»، وشاح الصلاة اليهودية. لكن هذا ليس قاسما مشتركا للقداسة والصلاة، وإنما وشاح للصلاة كان يجبر اليهود في معسكر جادو في ليبيا على استخدامه كقماشة بعد الاحتلال النازي. أي أن القاسم المشترك لجميع المجتمعات اليهودية هو الاضطهاد والملاحقة، وربطهم الفظ جميعا مع الهولوكوست. ويتضح بالتالي إذن أن «التحية» هي تذكير بإنقاذ من المصير الوحشي الذي انتظر يهود الشرق لولا أن الصهيونية أتقتنهم.

كان كل جزء من المعرض مخصصا لذكرى واحد من المجتمعات وعرض صوراً وأغراضا من الحياة المجتمعية (أحيانا أيضاً مع تسيبسط استشرافي، مثل إبراز تعاويذ وكتب شعونة في كل مجتمع من الشرق، كما لو كان ميزة فريدة من نوعها في هذه المنطقة). وقد اختتمت كل مجموعة من مجموعات المعرض بقائمة من حوادث الاعتداءات على اليهود، وبالتالي قدمت السياق العام مرة أخرى والذي يقوم بتلطيح حياة بأكملها كحياة من العنف والاضطهاد والملاحقة. وأكدت الجمل الأخرى في كل مجموعة على أنه بقي اليوم يهود معدودون في هذه الدولة، هذا إن وجدوا أصلا.

بالإضافة الى التوجه العام، فإن تلك الأمور تستنتج أيضاً من تفاصيل المعرض. فالعرض الخاص بالمجتمع اليهودي الإيراني يصف حياتهم على أنها حياة بأئسة تعيسة، مشيراً إلى «مجموعة من الأحداث التي تعرض فيها اليهود للاذى»، منذ المذبحة ضد اليهود في مدينة مشهد ووصولاً إلى الثورة الإسلامية. من بين الأحداث التي يقدمها المعرض، دمج القيمين عليه بقرينة كان قد أرسلها كبير الحاخامات في طهران في عام ١٨٧٤ إلى شركة «إليانس» في العاصمة الفرنسية باريس، تصف محنة اليهود الإيرانيين. يبدو أن حتى بقرينة مكتوبة بقلم حاخام يمكن اعتبارها عملاً عدائياً ضد اليهود.

في مقابل ذلك، لم يكن هناك أي شيء على هذا المحور الزمني يقدم لنا شيئاً عن حياة حوالي ١٠٠ ألف يهودي في إيران. عن كونهم فخوريين بأنهم إيرانيون، عن ارتباطهم بالثقافة والدولة، وعن المعجم المهم الذي كتبه سليمان حايمم حول الصحافة اليهودية التي وصلت في فترة الذروة الى حوالي اثنتي عشرة جريدة متوازنة، عن الشعر والأدب، وعن معدل الأطباء اليهود، عن أنشطتهم في الأحزاب الوطنية والنيوجوية وحتى عن تعاطبهم المثير واللائق مع الصهيونية. ما يمكن أن يتعلمه زوار هذا

هذا الاتجاه المهم، تنصب الجهود من أجل جعل ذلك التاريخ يتناسب مع التاريخ الصهيوني، أو وضعه في حدوده وتحت سقفه. إنها رواية تصف تاريخ اليهود من كارثة إلى كارثة، من ترحيل إسبانيا عبر مختلف الأعمال العدائية وصولاً إلى ترحيلهم إلى إسرائيل. ويضاف إلى ذلك وجود نزعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى قراءة الواقع المعاصر في أوروبا من منظور معاد للمسلمين، والتعبير البارز عن هذا هو وصف فرنسا كأنها تعاني تحت وطأة هجرة المسلمين ومعاداة السامية، وبالتالي الدعوة لهجرة اليهود إلى إسرائيل ومنحهم «الخلاص» الصهيوني نفسه.

وهكذا، بعد عقود من التجاهل شبه التام لتاريخ يهود الشرق الأوسط، يطرح اليوم مشروع لإعادة كتابة تاريخهم على طاولة المؤرخ الانتهازي للصهيونية. إن قراءة تاريخ يهود الشرق الأوسط ملوثة منذ عقود بمظنور الصراع العربي- الإسرائيلي. لقد كتب الكثير عن الاستهتار العام بالتفاصيل وبالثروة التاريخية والثقافية لهؤلاء اليهود، وكذلك عن الفعل الإشكالي المتمثل في تضمين وتغطية تاريخ المهاجرين من أكثر من ٢٠ دولة ضمن إطار سردية عمومية مبسطة واحدة.

إن اليهود، كما يحكون لنا، قد عاشوا برأس خائفة وهم ينتظرون الخلاص الصهيوني، وما أن أقيمت دولة إسرائيل حتى بدأوا بالتدفق عليها بأعداد كبيرة، وهي قصة تتضمن أيضاً عملية ترحيل نشطة. هذه الرواية تخطئ مرارا في خصوص الحقيقة التاريخية: أولاً، إنها تتجاهل آلاف السنين من الوجود اليهودي في البلدان الإسلامية، وهو وجود لم يكن جيداً فحسب، أو سيئاً فحسب، بل كان في الأساس وجود لحياة طبيعية، مع الكثير من الخير والكثير من السوء، ومع علاقات مركبة مع مجموعة سكان الأغلبية، مع الأقليات السكانية والبنى السياسية الإمبريالية والمحلية. وهذه هي طبيعة التاريخ. وثانياً، عندما تنفي هذه الرواية عن يهود البلدان الإسلامية إمكانية الانتماء إلى المجتمع المحيط الذي يعيشون فيه، فإنها تربط كل العمليات التي مروا بها بالعمليات الكبرى المرتبطة بتاريخ الصهيونية في أوروبا وأرض إسرائيل (فلسطين) والشرق الأوسط، وتوضعهم داخل جسم مصطنع فوق- تاريخي لمجموع «يهود الداخل الإسلامي».

وثالثاً، تخضع هذه القصة التقاليد الدينية ليهود الدول الإسلامية إلى الشكل الذي تخيلوا فيه يهود الشرق، من خلال تجاهل التنوع الموجود في هذا المجال أيضاً: أرثوذكسية إلى جانب تقاليد حاخامية محلية، شيعوية مع عناصر دينية، قومية عربية، إيرانية أو تركية وغيرها.

هل يمكن الحديث عن هجرة اليهود اليمينيين بنفس الطريقة التي نتحدث بها عن يهود المغرب أو مصر؟ هل يصح القول إن اليهود المصريين سم ترحيلهم على الرغم من أن رحيلهم في عام ١٩٥٦ كان جزءاً من تحرك كبير للحكومة المصرية الكبرى لطرد رعايا أجانب وليس اليهود حصراً بالضرورة؟ وما هو دور إسرائيل في تدهور العلاقات بين يهود المنطقة وبين السلطات؟ هل غادر اليهود العراقيون بنفس الطريقة التي رحل بها اليهود اللبنانيون؟ إن الطريقة التي يتم بها سرد القصة اليوم تقدم التاريخ في وحدة عمومية تبسيطية، وكذلك مجمل التاريخ اليهودي في الشرق الأوسط.

في العام ٢٠١٤، أقر الكنيست قانون يوم إحياء ذكرى خروج وترحيل اليهود من الدول العربية وإيران. على الرغم مما يستشف ضمناً من اسم القانون، فإنه لم يتم طرد اليهود من إيران. كيف، إذن، سوف نتعامل مع حقيقة أنه في

بقلم: ليونور شتيرنفيلد ومنشيه عنيزي (*)

تعمل دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة على إعادة كتابة التاريخ المرتبط ببدايات الصهيونية. وعلى الرغم من أنه خلال معظم سنوات وجود الدولة كان التاريخ مجنداً من الناحية الأيديولوجية لخدمة الفكرة الصهيونية، فإن ذلك لم يكن كافياً لتجريب الممارسات السياسية لحكومات إسرائيل. ويبدو أن جهود إعادة كتابة التاريخ الحالية تهدف إلى تحضير النفوس من أجل القيام بعمليات سياسية متشددة، من خلال منح صك براءة تاريخي للأحداث الراهنة. فعلى سبيل المثال، يساعد تسليط الضوء على معاداة السامية المتأصلة في العالم الإسلامي، على تجريب عدم الرغبة في تشجيع التحركات الساعية للعيش المشترك في إسرائيل والشرق الأوسط.

في الأونة الأخيرة فقط، أفاد نير حسون، المراسل في صحيفة «هآرتس»، بأن بلدية القدس قررت تسمية شوارع في سلوان على أسماء حاخامات يمينيين، وذلك تخليداً لذكرى السكان اليهود من أصل يمني الذين عاشوا في هذا الحي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وعلى امتداد قرون، إن لم يكن أكثر، فإن سلوان فلسطينية بالكامل تقريباً. والسكان اليهود في السنوات الأخيرة هم بمثابة «أصبح تفتحاً عين» هؤلاء السكان. كذلك، وفقاً لأحد أعضاء مجلس بلدية القدس، فإن إطلاق الأسماء على الشوارع هو خطوة لإثبات وجود السيادة الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن أن ينساه بالتأكيد أي من سكان الحي حتى بدون الإسماع الجديدة.

إن إطلاق الأسماء العبرية على الشوارع في سلوان هو ممارسة شائعة تسعى إلى التمييز بين اليهود العرب والعرب الفلسطينيين. فلن تدخل أسماء الحاخامات اليمينيين في الذاكرة التاريخية الجamicية لإسرائيل بمساعدة الشوارع الجديدة في حي سلوان، حيث أن معظم الإسرائيليين لا يزورون سلوان كل يوم؛ أي أن السلطة «أطلقت أسماء لشرقيين» وفي الوقت نفسه لم يتردد صداها لدى الجمهور الإسرائيلي العام، لأنه لا أحد يمر في هذه الشوارع أصلاً. ولكن مكاناً مثل سلوان كان يمكن أن يكون احتمالاً لقصة تاريخية بديلة: أحد الحاخامات الذين يخلد اسمهم الآن في شوارع الحي، الحاخام ميموني، وقع ذات مرة على هذه الرسالة: «نحن الموقعون أدناه، سكان كفار هسليوحو نعلن على الملأ أننا ملزومون بأن نعرب عن امتناننا للرجل العزيز وطيب القلب السيد الحاج محمد غزلان، أحد وجهاء إخواننا الذين سكان كفار هسليوحو سلوان وصحبه طيبين القلوب الذين أبدوا معاملة إنسانية غير عادية لجيرانهم سكان أحياء هسليوحو اليهود خلال فترة اضطرابات ١٩٢٩... نحن نأمل بأن تسود هذه المعاملة بيننا وبينهم على مدى الأيام، على أمل أن يعيد الرب الكريم الخير لأصحاب أفعال الخير على صنعهم».

بعد احتلال القدس الشرقية مباشرة في عام ١٩٦٧، جمع مراسل جريدة «يديعوت أخرونوت» بين يوسف ميموني، ابن الحاخام شلومو ميموني - أحد الموقعين على الرسالة - وبين محمد غزلان، ابن الحاج غزلان. وقد قال ميموني لغزلان إنه «يشعر بالواجب لاحترام توقيع الوالد المرحوم... لا أقدّر الله أن تكون ناكري الجميل، وسوف نفعل كل شيء من أجلك» (يديعوت أخرونوت، ٢٠ أيلول ١٩٦٧).

ماذا عن إيران وتونس؟

يبدو جلياً أن الدولة تقوم في السنوات الأخيرة باستثمار موارد وجهود كبيرة لتعزيز حضور تاريخ يهود الشرق الأوسط. لكن بالتوازي مع

مديرة قسم السياسة والتشريعات في «لوبي النساء»:

التعامل بمماطلة مستمرة يميّز طريقة العمل التشريعية والتنفيذية حيال حالات العنف ضد النساء في إسرائيل!

قالت المحامية مريم زالكيند، مديرة قسم السياسة والتشريعات في «لوبي النساء» في إسرائيل، إن التعامل بمماطلة مستمرة يميز طريقة العمل التشريعية والتنفيذية حيال حالات العنف ضد النساء في إسرائيل. وأكدت أن هذا التعامل يتفاقم بشكل خاص الآن في ظل انعدام وجود حكومة وكنيست.

وأشارت زالكيند إلى أنه منذ العام ٢٠١٤ بعد مقتل ٢٣ امرأة في العام الذي سبقه، اتخذ قرار حكومي بتشكيل لجنة عاجلة بين وزارة لمعالجة «ظاهرة العنف الأسري»، وقدمت للجنة توصياتها التي تمت الموافقة عليها في حزيران ٢٠١٦. وشكلت لجنة بين وزارية أخرى لصياغة خطط عمل لتطبيقها. وافقت لجنة وزارية بقيادة وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، في حزيران ٢٠١٧، على خطة العمل مبدئياً. ومع ذلك، فإن نطاق اعتماد الاستنتاجات ليس واضحاً تماماً، سواء تم اعتمادها مبدئياً أو بالحرف. كما أن نطاق الميزانية ومصادر الميزانية لتطبيق الخطة غير واضحين كذلك، وبينما تستمر الدولة في المماطلة قُتلت المزيد من النساء. وتؤكد أن القتل عادة لا يكون مفاجئاً، فقد اشككت غالبية ساقطة من النساء المقتولات من العنف أو كن معروفات لخدمات الرفاه الاجتماعي.

وبرأيها، الحقيقة المرة هي أنه ليست هناك أي امرأة، بغض النظر عن عمرها، دينها ومكانتها الاجتماعية، محصنة من العنف الذكوري الذي قد يكلفها حياتها. كما أن العنف ضد النساء هو ليس ظاهرة طبيعية لا يمكن السيطرة عليها، وقد كان بالإمكان منعها وإنقاذ الكثيرات لو كانت الدولة تحاول معالجة حالة الطوارئ هذه ولو كانت تستثمر مواردها كما تستثمرها في الأمن القومي مثلاً. وتتصرف الدولة كما لو كان لديها وقت كافٍ، بالرغم من أنه منذ العام ٢٠١١ قتلت ١٢٧ امرأة في إسرائيل، وفي العام ٢٠١٨ قتلت ٢٢ امرأة، وفي العام ٢٠١٩ المشار على الانتهاه قتلت حتى الآن ١٢ امرأة (ست منهن عريبات وست يهوديات). وعادة ما نرى احتجاجات ومظاهرات شعبية، لكن لم تعلن الحكومة بعد عن حالة طوارئ.

وتضيف زالكيند أن أحد أصعب الأمور فيما يتعلق بالنساء ضحايا للعنف هو قلة التنسيق بين الجهات المختلفة. فوزارة الرفاه ليست على تواصل مع وزارة الصحة والوزارات المختلفة بالكاد تتواصل مع بعضها البعض.

وافقت زالكيند إلى أنه تم تحقيق بعض الإنجازات لكن غالبية الأمور لا تزال عالقة تحت وطأة ماماطلة رهيبه. فقد أعلنت وزارة الرفاه الاجتماعي مؤخراً عن انعقاد دورات تدريبية بين وزارية مخصصة لمهنيين يعالجون العنف الأسري، وتغطي منظراً شاملاً وأدوات عملية لمكافحة الظاهرة ومعالجتها. وأبلغت وزارة الرفاه كذلك عن تطوير أدوات بين وزارية لتقييم مدى نسبة الخطر، وخصمت وظائف شاغرة في السلطات المحلية، ٦٨ لعلاج الأطفال ضحايا العنف الأسري، ٦٠ لعلاج الرجال و٦٠ لعلاج السنين. وتتم في هذه المرحلة مرء هذه الوظائف في السلطات المحلية لكن لا يعرف كم من الوقت سيستغرق ذلك. وتحدثوا كذلك عن إقامة أربعة مراكز طوارئ توفر خدمات مختلفة فتحت على مدار الساعة طوال الأسبوع، وفهمت الحاجة الماسة لهذا النوع من المراكز منذ زمن. ولكن الحديث عن افتتاح المركز الأول بدأ مؤخراً فقط.

وتابعت أنه إلى جانب المماطلة الرهيبه في تنفيذ وتطبيق القرارات، هناك إخفاقات أخرى في معالجة موضوع العنف ضد النساء:

أولاً، لا يوجد عدد كاف من الملاجئ، وهناك ملجأ فقط للنساء العريبات مثلاً.

ثانياً، لا يوجد سوى مركزين لإعادة تأهيل الرجال العنيفين. وكان الالتزام ببناء ستة حتى العام ٢٠١٧، أي ثلاثة أضعاف الموجودة اليوم، ما لم يحدث بالطبع. وحدث ذلك بسبب أحد المشاكل المتشعبة العذامة في مجال الرفاه الاجتماعي - والخاصة، خاصة وأن السيرورات المتعلقة بالخاصة تحدث ببطء شديد. وقامت الدولة بالجهود اللازمة لبناء هذه المراكز مؤخرًا فقط رغم أن الحديث عنها بدأ قبل أكثر من عامين. ويجدر بالذكر أنه وفقاً للقانون، يقدم علاج الرجال العنيفين للرجال المتواجدين في إجراء جنائياً فقط، ويعني ذلك أنه قد يكون هناك رجال عنيفون معروفون في خدمات الرفاه الاجتماعي لكن غير ملزمين بتلقي العلاج.

ثالثاً، هناك قانون عالق هو قانون القبول الإلكتروني الذي يهدف لإبعاد الرجال الذين من المحتمل أن يعتدوا على زوجاتهم، وتقول زالكيند: «يستطيع هذا القانون إنقاذ حياة النساء، لكنه عالق بعد أن تناولته جلسات كثيرة في الكنيست. توجهنا لوزارة العدل وسألنا عن السبب وراء ذلك، وتلقينا جواباً بأنهم يريدون دراسة الصعوبات والإخفاقات من دول خارج البلاد. المثير للصدمة في الأمر هو أن الشرطه في منتج إسرائيلي، لكن الشرطه تسافر إلى إسبانيا لتعلم كيفية تشغيلها». وهناك قانون عالق إضافي ولا يبدو أنه سيتم سنه أو تنفيذه في الوقت القريب هو قانون منع العنف الاقتصادي بمبادرة جمعية «روح نسائية»، وبحسب تقديرات مختلفة، فإن حوالي ٢٠٠ ألف امرأة في إسرائيل تعيش في عنف، على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية تقدر أن العدد أكبر من ذلك بأربعة أضعاف. وتتوقل تمار شارفرتس، مديرة الجمعية، إن غالبية النساء اللاتي تعانين من العنف تعاني من عنف اقتصادي، والذي قد يكون ليس أقل صعوبة من أنواع العنف الأخرى، على الرغم من أنه عادة ما يهشغ ويدرج بعد العنف الجسدي، الجنسي والنفسي. وتضيف أنه على الرغم من ازدياد الوعي لهذه الظاهرة، فإن نساء كثيرات لا يزالن غير قادرات على التعرف عليها وتحديثها. وتؤكد أن العنف الاقتصادي هو الأداة الأكثر نجاعة للتكئيل والسيطرة على شخص ما، حيث أن المال هو قوة والسيطرة من خلاله تمتد لجميع مجالات الحياة، وتلفت إلى أن العنف الاقتصادي هو ظاهرة تعاني منها النساء من جميع الخلفيات والطبقات الاجتماعية.

وتعتقد زالكيند أن التشريع ليس هو الحل الوحيد. فإلى جانب التشريع وإنفاذ القانون، هناك حاجة لسيرورات تربوية تغير المواقف والأراء المسبقة المنتشرة لدى الجمهور. وينطبق ذلك على مجالات مثل حوادث السير، التربية للاستدامة، حقوق الإنسان والمزيد. والتربية وحدها هي الكفيلة بإحداث تغيير طويل الأمد في معاملة النساء، ومنع وتقليل العنف ضدهن. ومع ذلك فإن التربية الجندرية في إسرائيل اليوم اختيارية تماماً، إذا كانت المدرسة معنية بها تبني برنامجاً مخصصاً لها إذا كانت الميزانية متوفرة بالطبع وإذا لم تكن معنية بذلك فلا تعطي للتربية الجندرية أيما حيز.

كما تؤكد أن ظاهرة قتل النساء غير مقصرة على الفقراء والعرب، وبالرغم من أن النساء العريبات يقتلن أكثر من نسبتهم في السكان، فإن هذا يحدث بتأثير عدم محاربة العنف في المجتمع العربي عامةً ما ينتج عنه أن فئة مستضعفة داخل مجتمع مستضعف تتعرض لثمننا أعلى بكثير. والعنف موجود في كل مجتمع وكل طائفة لأنه يتعلق في نهاية الأمر بعلاقات القوى والرغبة في السيطرة. ويحدث القتل في عدد كبير جداً من الحالات بعد أن تعير المرأة عن رغبتها في الانفصال عن الرجل. وينبع ذلك من تصور المرأة على أنها ملكية، كشخص لا يستطيع اتخاذ قراراتها بشأن حياتها. وهذه هي أيضاً أخطر فترة للنساء، من اللحظة التي يقررن الانفصال وحتى يقمن بذلك بالفعل. وعلى أي برنامج يريد توفير الرد للنساء أن يأخذ هذه اللحظة في عين الاعتبار، كما يجدر بالذكر أن حوالي ثلث النساء قُتلن بأسلحة نارية، جزء منها مرخص وجزء آخر غير مرخص. ومع ذلك قام وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان ووزارة الأمن الداخلي بتحديد مفعول القانون المؤقت الذي يخص على أن بإمكان رجال الأمن وحاملي الأسلحة النارية في معلم أخذ الأسلحة إلى منازلهم حتى نهاية كانون الثاني ٢٠٢٠، وتقول زالكيند إن وجود الأسلحة النارية في المنزل يزيد من خطر قتل المرأة بين ثلاثة حتى خمسة أضعاف.

صدر عن « مدار »

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

إسرائيل والأبارتهاب

هنيدة غانم
عازر دكور

إعداد وتحرير:



في الطريق إلى الكنيست

الأحزاب اليسارية حاولت إعادة إنتاج نفسها، لكنها تحطمت تقريباً!



رئيس الحزب العمل عمير بيرتس وحليفته رئيسة «حركة جيشر» أورلي ليفي.

اجتماعي يتوجه إلى البروليتاريا ويقوده زعيم من الطبقة العاملة. كلا النهجين قد فشلا أو حققا نتائج سيئة. ويجب أن يضاف في هذا السياق «الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة» غير الصهيونية، أحد المركبات الأربعة في «القائمة المشتركة» - وهي حزب يساري من نمط القرن العشرين، وهي مكملة درب الحزب الشيوعي الذي كان مدعوماً من «الكومنتيرن» - وتشكل الخيار المفضل للمثقفين الماركسيين. ولكن بدلاً من استلزام القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، من الجدير باليسار النظر بتمغن في واقع القرن الحادي والعشرين، وتحديد القوى والمصالح والصراعات السياسية الحقيقية الموجودة في هذا الوقت؛ القوى الناشئة في عالم رقمي فردي تم خصصته، يتعرض لهزات هائلة وسط إعصار من الذعر عالي الانفصال.

وما لا يقل أهمية عما سلف، ربما حان الوقت للتخلص من الادعاء بأن «اليسار الإسرائيلي ليس يساراً»، فهذا يعني أن اليسار المحلي ينكر أي جوهر لا يمكن بدونه تسميته باليسار (كما لو كانت تسمية اليسار سلعة يمثل هذه الشعبية في الوقت الحاضر). الوجود سابق على المعنى، كما تعلمنا من الفلاسفة الوجوديين. اليسار هو ما هو عليه، وليس هناك يسار آخر. كذلك، وبالنظر إلى سوابق الماضي، ليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كان «اليسار الحقيقي» المرغوب هو خيار أكثر نجاحاً من «اليسار المزيف» الموجود اليوم لدينا.

التي أدت إلى خيبة أمل، فميرتس من جانبها، في تجسدها كمركب في «المعسكر الديمقراطي»، لم تكن أفضل بكثير. فهذا الحزب لم يرفع من قوته وفي الوقت نفسه انتقل بعيداً عن الخط الحماشي المميز الذي التزم به بشكل منهجي.

ميرتس تواصل التعبير عن قيم التنوير والعقلانية، التي تمت صياغتها في القرن الثامن عشر؛ ولكن في المناخ السياسي الراهن، يبدو هذا الصوت وكأنه صوت تنبيه منهك - أشبه بصوت خافت يشكي من «أن الأمور ليست بخير»، ولكن ليس واضحاً من أية حنجره متعبة ينطلق. هذه المرة انضمت ميرتس إلى يهود باراك - وهو الرديف المعاصر بمفهوم ما «الملك الفيلسوف» فريدريك الكبير، القائد العسكري الوحشي في القرن الثامن عشر والذي كانت يدها ملطختين بالدماء لكنه ارتبط بصداقات مع فلاسفة كبار (وقام حتى بتأليف بعض الأعمال الموسيقية). لكن الانضمام إلى الجوزال الممزق (إشارة إلى كثرة تفريدهات على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» - المحرز) لم يسهم في تعزيز صوت التنبيه وجعله صوتاً عالياً واضحاً ذا حضور حقيقي. هذا الحزب الذي كان يدعمه في السابق العديد من الشباب أصبح الآن حزناً متقدماً في العمر ومتعباً.

وهكذا، في هذه الانتخابات، قدم اليسار الصهيوني خيارين متميزين نسبيًا: «المعسكر الديمقراطي»، حزب من نمط القرن الثامن عشر؛ و«العمل-غيشر»، وهو حزب من نمط القرن التاسع عشر - أي حزب

الخطامي، لا يزال دعم «العمل-غيشر» يعتمد على بقايا مجموعة الناخبين القديمة نفسها التي صوتت تقليدياً لحزب العمل. من هذه الناحية فإن تجربة بيرتس لم تسر على ما يرام. وصحيح أن السياسة ليست علماً دقيقاً، ومن النادر إجراء تجارب تحقق فرضياتها فيها. قد يحتاج البعض بأن حزب العمل لم يصبح بعد حزبا اشتراكيا يضم مجتمعات الأطراف، أو سيدقم بعض آخر مجموعة من التفسيرات الأخرى لفشله. ولكن يتعين عليهم إثبات أن قائمة أخرى مكانه كانت ستحدث التغيير المنشود في حالة اليسار. ومن الجدير التوقف عند هذا الاستنتاج، مع الأخذ بالاعتبار مدى عناد الحجج المناهضة لـ «اليسار الأبيض الزائف». ينبغي بالمعسكر الذي يرى أن مستقبل اليسار منوط ومشروط بالارتباط بالمجتمعات الشرقية أن يعيد النظر على الأقل في فرضياته. لست متأكدًا على الإطلاق من أن طرح اليسار الاجتماعي في هذه المرحلة لديه جمهور كبير. وقد يكون ذلك بمثابة إنكار للتحويلات الجذرية الحاصلة لدى أفراد الطبقة العاملة وابتعادهم عن المشروع اليساري العلني الكوني - وليس فقط في إسرائيل، وإنما في أماكن أخرى من العالم.

صوت تنبيه منهك

ومع ذلك، فمن الواضح أن خطوة بيرتس ليست التجربة السياسية الوحيدة في الانتخابات الأخيرة

قال المؤرخ الإسرائيلي عوفري إيلاني إن اليسار الإسرائيلي (الصهيوني) حاول في الانتخابات الأخيرة أن يعيد إنتاج نفسه ولكن محاولته هذه باءت بالفشل. وجاءت أقوال إيلاني هذه في سياق تحليل نشره في صحيفة «هآرتس» وتطرق فيه إلى تلك المحاولات كما انعكست في تحالفين هما تحالف حزبي العمل و«غيشر»، وتحالف «المعسكر الديمقراطي»، بين ميرتس وحزب جديد أنشأه رئيس الحكومة السابق إيهود باراك، الذي كان رئيساً لحزب العمل أيضاً. وفيما يلي ترجمة لهذا التحليل:

كانت الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تجربة في تأسيس نوع جديد من اليسار. وفشل التجربة يتطلب استنتاجات عاجلة. فكل من يتابع صفحات بنيامين نتنياهو أو يائير نتنياهو أو غيره من مسؤولي الدعاية في اليمين على الفيسبوك، سوف يستنتج أن اليسار هو القوة الأكثر نفوذاً في إسرائيل وأنه يقف وراء أي قرار يتخذ ويجري في البلاد. ويتفق المراقبون الأقل تحيزاً على أن الوضع الأيديولوجي في إسرائيل في حالة سيئة. وعلو على ذلك، كان هناك لسنوات طويلة في إسرائيل ادعاء بأنه «في إسرائيل لا يوجد يسار حقيقي»، وفقاً لهذه الحجة، ليس اليسار في إسرائيل صغيراً فحسب - بل إنه غير موجود على الإطلاق. فبعد كل شيء، يجب أن يمثل اليسار الحقيقي مصالح الفقراء والطبقة العاملة - كما يجدر أن يليق باسم «حزب العمل». لكن في الممارسة العملية، نرى أن المعسكر الذي تم تحديده في إسرائيل على أنه اليسار، هو معسكر يؤيده أولئك المحسوبون على الأعتار الأعلى (الشراخ الاقتصادية الأقوى وفق ترتيب يقسمها إلى عشر درجات - المحرز)، ويميل إلى أن يكون مؤسسياً، وأشكنازيا وبرجوازيا أيضاً.

ليس للطبقات الدنيا، التي هي في معظمها ذات أصول شرقية، أي سبب للتصويت لصالح نفس التيار «اليساري الأبيض» الأشكنازي الذي يتألف من ورثة حزب «المباي» التاريخي. وبالاعتماد على أشكال وتوجهات مختلفة من المفاهيم الماركسية التي صيغت في القرن التاسع عشر، فإن أولئك الذين يحملون ذلك الرأي عن اليسار الإسرائيلي يحتاجون بأن القيم الليبرالية للتنوير والحريية هي عديمة المعنى بالنسبة لفقراء يقاتلون على أساسيات عيشهم. وهكذا، وفق هذا المنظور، لن ينمو في إسرائيل يسار حقيقي إلا عندما يتم إنشاء حركة جماهيرية اجتماعية ديمقراطية طرفية وشرقية على أنقاض «المباي» الذي تخفى في زوئ اليسار.

أصبح العمل من سقط المتاع

حوالي نصف مؤيدي ليفي-أيكسيس في البلدة التي تتحدر وتعيش فيها «بيت شان» (بيسان) رفضوا التصويت لحزب العمل. لقد حاولت الأحزاب اليسارية إعادة إنتاج نفسها، لكنها تحطمت تقريباً في الطريق إلى الكنيست، وهكذا ففي الحساب

قيل لنا إن هناك يساراً آخر

وها هي هذه الحجة قد وضعت على المحك في الانتخابات الأخيرة. إنشاء تحالف «غيشر» وحزب العمل هو الأقرب إلى تجربة سياسية تسعى إلى

إسرائيل تنشغل مجدداً بنسبة الحريديم على خلفية ارتفاع قوتهم السياسية!

*تقديرات: ارتفاع في نسبة الذين يغادرون مجتمع الحريديم ولكن هذا لا يمنع استمرار ارتفاع أعدادهم بفعل أسباب أخرى أهمها نسبة التكاثر الطبيعي العالية *الحريديم هم هاجس القلق الداخلي المستقبلي الأكبر للمؤسسة الإسرائيلية*

الميزانيات الضخمة على مؤسسات الحريديم، ما يعزز قوتهم في الإمساك بجمهورهم، الذي تمتع غالبية رجاله (50٪) من الانخراط في سوق العمل، ونسبة نسائه في سوق العمل ما بين 52٪ إلى 56٪. كما أن هذا الجمهور بغالبية الساحقة يرفض الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش، برغم توجهات هذا الجمهور اليمينية المتشددة. والمشروع الأكبر الذي تسعى إسرائيل لتحريره ويلقى معارضة شديدة من كتلتي الحريديم، ومن القيادات الدينية العليا لهذا الجمهور، هو فرض إلزام جارف على شبان المتدينين بالخدمة العسكرية. وهذه القضية ساهمت في تفكيك حكومة بنيامين نتنياهو في شهر تشرين الثاني 2018. إذ أقر الكنيست مشروع قانون أعده الجيش يضمن تجنيداً تدريجياً لشبان الحريديم مع تسهيلات، واعفاء قسم منهم، إلا أن القانون الذي أقر بالقراءة الأولى واجه معارضة من كتلتي الحريديم، وبالذات من كتلة الأشكناز يهدوت هتورا، ما منع الاستمرار في تشريع القانون، وأسفر عن خروج حزب «يسرائيل بيتينو، برعامة أفيفدور ليبرمان من الحكومة، وكانت هذه القضية نقطة خلاف أساسية بين ليبرمان ونتنياهو بعد انتخابات نيسان 2019. إذ ضمن نتنياهو 60 نائباً لائتلافه، وكان بحاجة لكتلة ليبرمان التي تضم 5 نواب، وهذا ما لم يحصل، ما قاد إلى انتخابات ثانية جرت في 2019.

وفي تقارير عديدة عن الجيش الإسرائيلي يظهر أنه قلص حجم القوى البشرية فيه مع السنين، ما يعني أن الجيش ليس بحاجة بالضبط لهذه القوى البشرية من الحريديم، ولذا، وفق التقديرات، فإن المؤسسة الإسرائيلية ترى بانضمام شبان الحريديم إلى الجيش خطوة أولى لهم نحو العالم المفتوح، وبحسب التقديرات بعد خدمة كهذه فإن نسبة جديفة من شبان الحريديم سيكون من الصعب عليها استمرار التأقلم في مجتمع الحريديم المنغلق على نفسه، وتسود فيه حياة تقشفية بعيدة كلياً عن العصرنة.

وفي كل الأحوال، لا توجد في إسرائيل إحصائيات دقيقة لعدد الحريديم، بل هناك تقديرات تعتمد على العديد من الحسابات، أولاً أولئك الذين في تجمعات سكانية المحتملة كلها من الحريديم، ولكن مشكلة الإحصاء هي في حصر أعداد الحريديم المنتشرين في مختلف المدن المختلطة دينياً، وهنا يتم استخدام استطلاعات للرأي تعتمد على سؤال المستطلع عن طابع حياته، ولكن هذا النمط من الصعب أن يعكس حقيقة الأعداد. وهناك جانب آخر يمكن الاستناد إليه كتقدير تقريبي، هو نتائج الانتخابات البرلمانية، إذ أن الغالبية الساحقة جدا من الحريديم تصوت فقط للقوائم التي تمثلها. ويضاف إليها حوالي 5 إلى 6٪ من الحريديم الذين يقاطعون الانتخابات من باب عدم اعترافهم بإسرائيل، وتكفير الصهيونية. وهؤلاء غالبيتهم الساحقة جدا تعيش في القدس المحتملة، ولا يحملون الجنسية الإسرائيلية الكاملة.

هاجس قلق

وكما ذكر في سلسلة من المقالات على مدى السنوات الأخيرة، فإن أعداد الحريديم هي هاجس القلق الأكبر للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وأيضاً للحركة الصهيونية، وهذا بسبب طبيعة حياتهم المتمزجة، وسعيهم المتواصل للسيطرة على الحيز العام، فأينما ترتفع نسبتهم من بين إجمالي أعداد سكان البلدة أو المدينة، يلاحظ ارتفاع نسبة العلمانيين الذين يغادرون المكان، وهذا يبرز بشكل خاص في مدينة القدس، وقبل هذا ظهر في مدينة بيت شيمش، غربي القدس، حتى باتت المدينة تحت سيطرة شبه كاملة للحريديم، ورئيس البلدية منهم.

وتسعى إسرائيل بشكل خاص في السنوات الأخيرة، لتفكيك مجتمع الحريديم، أو تقليصه، تحت تسميات مختلفة، على الرغم من أن الحكومات كلها تواصل دقق

حالياً. ويتوقع مكتب الإحصاء ارتفاع نسبة الحريديم من إجمالي السكان إلى 20٪ في العام 2040، وإلى 32٪ في العام 2060، طالما استمرت وتيرة التكاثر السكاني على حاله.

وكان العنوان الرئيسي لتقرير «ذي ماركر» أن ما بين 15٪ إلى 18٪ من الحريديم يتكونون مجتمعاتهم سنويا ويتجهون نحو العالم المفتوح، بغالبيتهم ينتقلون إلى حياة أقل تشدداً دينياً، ويتجهون إلى التعليم العصري وسوق العمل، ومنهم من يتخلى كلياً عن التدين ويتجه إلى العلمانية. ولكن التقرير يستعرض عدة أبحاث منها ما انتهى حديثاً ومنها ما هو قيد التنفيذ، كما هي حال بحث يجري حالياً في معهد الديمقراطية الإسرائيلي، ويظهر في كل المعطيات أن هناك تضارباً كبيراً. فمثلاً يقول استطلاع بشرحية نموذجية واسعة أجراه مكتب الإحصاء المركزي أن 12٪ من الحريديم، من الشريحة العمرية 20 إلى 24 عاماً، يتكونون مجتمع الحريديم. ويقول البحث، الذي يجري أعداده في معهد الديمقراطية الإسرائيلي، إن وتيرة الخروج من مجتمع الحريديم ظاهرة أكثر بين شبان اليهود الشرقيين السفاراداييم، ويدعي البحث أن نسبتهم 30٪، بادعاء أن هؤلاء أبناء عائلات انضمت إلى الحريديم إما كانت علمانية أو من التيار الديني الصهيوني.

وعلى الرغم من هذه النسب التي تعد عالية، إلا أن كل التقارير تجمع على أن الحريديم يتزايدون باستمرار، بسبب التكاثر السكاني الطبيعي بينهم الذي بات يتجاوز نسبة 38٪، وهذا قبل احتساب أعداد الذين يتدفقون على جمهور الحريديم من باب التدين أو التشدد في التدين.

ورأى أحد الأبحاث أن قرابة 4٪ ممن أعمارهم ما بين 40 إلى 49 عاماً انضموا إلى الحريديم في العام 2018، وهبطت النسبة إلى حوالي 27٪ بين من أعمارهم تتراوح ما بين 30 إلى 39 عاماً، ونسبة 19٪ ممن أعمارهم ما بين 20 إلى 29 عاماً.

يهدوت هتورا على 7 مقاعد، وقد خسرت مقعدها الثامن بضع عشرات من الأصوات، ليصب لصالح حزب الليكود.

وقد ضمن الحريديم هذه النتيجة، بسبب حصول شاس على مقعدين من أصوات يهود شرقيين ليسوا من الحريديم، كانوا قد منحوا أصواتهم لحزب «كلنا» المنحل بزعامة موشيه كلون، في انتخابات 2015 وانتخابات نيسان 2019.

ولكن في كل الأحوال، فقد ظهر جمهور الحريديم ثابتاً، تدلي غالبية الساحقة جدا بأصواتها لصالح شاس ويهدوت هتورا، ولذا فإن القائمتين ليستا قلقتين في حال جرت انتخابات برلمانية ثالثة في شهر آذار المقبل.

ويقول تقرير جديد لصحيفة «ذي ماركر» إن معدل الولادات يتراجع عند غالبية الشراخ باستثناء الحريديم، ففي حين كان معدل الولادات للعرأة الواحدة من الحريديم قبل عامين في حدود 1.6 ولادة للأمر، فإن المعدل ارتفع في السنة الأخيرة إلى 1.7 ولادة للأمر، مقابل 1.4 ولادة للسنة المتدنية من التيار الديني الصهيوني، وهذا أيضاً تراجع عما كان حتى قبل عامين 1.8، في حين أن معدل الولادة لدى العلمانيات سجل في السنوات الأخيرة ارتفاعاً، من أقل من 1.2 ولادة حتى قبل سنوات قليلة إلى 1.6 ولادة في السنة الأخيرة، بينما لدى الأم العربية يواصل المعدل بالانخفاض، وهو حالياً حوالي 1.3 ولادة للأم العربية، مقابل 1.5 ولادات في مطلع سنوات التسعين. ومعدل الولادات الأعلى لدى العرب نجده بالذات في بلدات صرعاة النقب في الجنوب.

وبحسب تقديرات مكتب الإحصاء المركزي فإن نسبة الحريديم حالياً من إجمالي السكان 12.7٪ من دون احتساب القدس المحتلة ومرتمعات الجولان السوري المحتل، وهذا يعني 15.7٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، ولكن أبحاثاً أخرى تقول إن نسبة الحريديم هي في حدود 13.7٪ من إجمالي السكان

شهدت الأسابيع الأخيرة سلسلة من التقارير الصحافية التي استعرضت أبحاثاً منها ما زال العمل جارياً عليها، تعالج هاجس القلق الذي يضرب المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، من ارتفاع نسبة المتدينين المتمزجين «الحريديم» من بين إجمالي السكان، ولكن بشكل خاص بين اليهود الإسرائيليين وحدهم، ورغم أن التقارير لا تحمل الجديد، إلا أنها تكشف إلى أي مدى هذه المسألة تطلق إسرائيل على العديدين القريب والأبعد.

وتكثف نشر التقارير بعد أن قلبت كتلتا الحريديم، شاس لليهود الشرقيين، ويهدوت هتورا لليهود الأشكناز، كل تقديرات الاستطلاعات التي كانت تتنبأ قبل انتخابات نيسان بتراجع القوة الإجمالية لهاتين الكتلتين، من 13 مقعداً إلى 11 مقعداً، وحتى كانت هناك استطلاعات راھنت على احتمال أن لا تعبر شاس التي كان لها 7 مقاعد في انتخابات 2015، نسبة الحسم في انتخابات نيسان 2019، بمعنى أنها لن تحقق 4 مقاعد. إلا أن نتائج نيسان فاجأت كل معاهد استطلاعات الرأي، بان حصلت كل واحدة من الكتلتين على 8 مقاعد، بمعنى 16 مقعداً لهما، بدلا من 13 مقعداً في العام 2015. وقد استنادت الكتلتان إلى حينه من عاملين: الأول تراجع طفيف في نسبة التصويت، بسبب تراجع نسبة تصويت العرب، والثاني حرق ما يعادل 8٪ من الأصوات، بالذات من معسكر اليمين الاستيطاني، للقوائم لم تعبر نسبة الحسم، ما قلص عدد الأصوات المطلوبة للمقعد البرلماني.

وكان من المفترض أن تخسر القائمتان مقعدين في انتخابات أيلول 2019، بفعل ارتفاع نسبة التصويت بشكل طفيف، بسبب ارتفاع كبير في نسبة تصويت العرب، وعدم احتراق أصوات سسوي بنسبة 3٪، بمعنى أن عدد الأصوات للمقعد الواحد ارتفعت قياساً بنيسان بنسبة 8٪. إلا أن الحريديم حققوا ذات عدد المقاعد، مع فارق بان حصلت شاس على 9 مقاعد، بينما حصلت

التقنيات العليا في خدمة وسائل القمع القبيحة

تحقيق دولي في استخدام إسرائيلي مسيء لـ «تكنولوجيا تشخيص الوجوه»!



إياها بمساعدة وكالات تجسس حكومية على اختراق هواتف ما يقرب من ١٤٠٠ مستخدم في أربع قارات في عملية قرصنة إلكترونية تستهدف دبلوماسيين ومعارضين سياسيين وصحافيين ومسؤولين حكوميين كبارا.

خدمة التراسل المملوكة لشركة فيسبوك اتهمت في الدعوى التي أقامتها أمام محكمة اتحادية أمريكية في سان فرانسيسكو المجموعة الإسرائيلية بتسهيل سلسلة من عمليات القرصنة الحكومية في ٢٠ دولة، والدول التي تم الكشف عنها فقط هي المكسيك والإمارات والبحرين. وقال واتساب في بيان إن مئة من أفراد المجتمع المدني تم استهدافهم ووصف ذلك بأنه «نمط جلي للانتهاكات».

المجموعة الإسرائيلية أنكرت وقالت في بيان «نرفض بأشد العبارات الاتهامات التي ذكرت اليوم ونكافحها بقوة». وأضافت «الغرض الوحيد لمجموعة إن. إس. أو هو تقديم التكنولوجيا لأجهزة المخابرات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون لمساعدتها على محاربة الإرهاب والجرائم الخطيرة».

وقال واتساب إن الهجوم استغل شبكة الاتصال عبر الفيديو لإرسال برمجيات خبيثة لأجهزة الهاتف المحمولة لعدد من المستخدمين. وتسمح البرمجيات الخبيثة لعملاء إن. إس. أو سواء كانوا هيئات حكومية أو أجهزة مخابرات، بأن يتجسسوا سرا على صاحب الهاتف. وقال معمل سيزن لاب، وهو معمل أبحاث في الأمن الإلكتروني مقره جامعة تورونتو ويساعد واتساب في التحقيق في اختراق الهواتف، إن من بين المستخدمين الذين جرى استهدافهم شخصيات تلفزيونية مشهورة وسيدات بارزات تعرضن لحمات كراهية على الإنترنت وأشخاص واجهوا محاولات اغتيال وتهديدات بالنعف. ولم يكشف سيزن لاب ولا واتساب أسماء الشخصيات المستهدفة.

الحكومة الإسرائيلية نفسها بادرت إلى إعلان النفي

بعد اتساع النشر نقت الحكومة الإسرائيلية في مطلع الشهر أية علاقة لها بادعاءات اختراق إلكتروني لتطبيق واتساب من جانب مجموعة إن. إس. أو، للمراقبة، ونأي زئيف إكين، عضو مجلس الوزراء الأمني في حكومة اليمين التي يقودها بنيامين نتنياهو، عن المحاولات المزعومة لإرسال ملفات ضارة إلى هواتف محمولة لعدد من مستخدمي تطبيق واتساب، وقال إنه إذا ارتكب أي شخص أي «جرم» فيمكنه توقع أن يجد نفسه ماثلا أمام المحكمة.

وقال الوزير لإذاعة «١٠٢ إف إم تل أبيب» إن إن. إس. أو شركة خاصة

ما ساهم في فوزها بجائزة إسرائيل للأمن، وهو ما ذكرته من قبل تحقيقات لصحيفة «ذي ماركر».

ونشرت «إن. بي. سي» في تقريرها توضيحا بالصور والفيديو لكيفية عمل النظام في منطقة باب العمود في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، وهو ما يثير أسئلة حول مدى خضوع المنظومات الأمنية الإسرائيلية لقوانين حماية الخصوصية وقوانين قواعد البيانات، وتثير تساؤلات حول مدى أخلاقية وقانونية قانون البيومترية.

وقد تم تحديث قانون الخصوصية لحماية المواطنين الإسرائيليين، وأصبح يتطلب تسجيل قواعد بيانات جمع المعلومات مع الحكومة، بموافقة المواطنين الإسرائيليين، إلا أنه يستثني حالات التحقيقات والمس بما يسمى «الأمن القومي»، كما أن هذا القانون لا ينطبق على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية.

واعتبر تقرير «ذي ماركر» أن «أنيفيجين» مسؤولة عن مشروعين خاضين بدعم الاحتلال والحكم العسكري في مناطق الضفة المحتلة، الأول هو نظام التعرف على الوجوه الذي تم تثبيته عند نقاط التفيتش، حيث يمز الآلاف من الفلسطينيين يوميا، إذ يسمح النظام بالتعرف السريع على حاملي الناشرات وتقسيم قوائم الانتظار. وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي في شباط إنه «جزء من برنامج مكثف لتحديث الحواجز من خلال دمج المكونات التكنولوجية، تم إنشاء ٢٧ حاجزا بيومتريا وأضيفت وظائف جديدة لتحديد التكنولوجيا وفحصها».

«مايكروسوفت» تلقت العديد من الشكاوى

المشروع الثاني كان أكثر سرية بكثير، إذ يشمل المراقبة الداخلية، خارج نقاط التفيتش، استنادا إلى شبكة من الكاميرات المنتشرة في عمق الميدان، بهدف رصد وتحديد المخاطر؛ وفق التحقيين الصحافيين.

مجلة «فوربس» أيضا كانت أفادت أن مايكروسوفت تلقت العديد من الشكاوى من قبل منظمات حقوق الإنسان لاستثمارها في شركة إسرائيلية تستخدم تقنية التعرف على الوجوه بالضفة الغربية.

وفي تصريح لـ«فوربس»، قال باحث بارز في الذكاء الاصطناعي لدى منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية، إن استخدام هذه التكنولوجيا «في سياق سياسي محفوف بالمخاطر، ويمكن أن يكون مشكلة» في إشارة إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وأضاف الباحث «أعتقد أنه يتعين على مايكروسوفت أن تنظر فليما في ما يعنيه ذلك من مخاطر لحقوق الإنسان المرتبطة بالاستثمار في شركة توفر هذه التكنولوجيا لقوة احتلال، وقال أيضا «إنها ليست مجرد مخاطر تتعلق بالخصوصية ولكنها تمثل أيضا خطرا على الخصوصية يرتبط بجماعة أقلية عانت من القمع والاضطهاد مدة طويلة».

اتحاد الحريات المدنية الأميركي أيضا انتقد الاستثمار، حيث أخبر شانكار نارايان مدير التكنولوجيا «فوربس» بأنه قابل مايكروسوفت فيما يتعلق بتكنولوجيا التعرف على الوجوه، وقد بدا له في ذلك الوقت أن الشركة منفتحة على فكرة فرض قيود على استخدامها. ومع ذلك، قال «هذا الاستثمار المحدد ليس مفاجأة كبيرة لي، فهناك فجوة واضحة بين الكلام والفعل في حالة معظم شركات التكنولوجيا الكبرى، ومايكروسوفت على وجه الخصوص».

كما أخبر الباحث «فوربس» أنه تساءل عن المدى الذي نظر فيه المجلس الاستشاري لمايكروسوفت - بشأن القضايا الأخلاقية المحيطة باستخدام الذكاء الاصطناعي - في الاستثمار في «أنيفيجين».

مقال «فوربس» أشار إلى السياسة التي وضعها رئيس مايكروسوفت براد سميث من ستة مبادئ، اعتمدها الشركة في كانون الأول فيما يتعلق بالعدالة والشفافية والمساءلة وعدم التمييز والإشعار والموافقة والمراقبة القانونية.

المقال يذكر أيضا العلاقات الوثيقة بين «أنيفيجين» ومسؤولين أمنيين إسرائيليين رفيعين منهم رئيس الموساد السابق تامير بارود كيمستار، ورئيس الشركة أمير كاين الذي ترأس إدارة أمن وزارة الدفاع من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥.

مجموعة إسرائيلية مرتبطة باختراق هواتف ما يقرب من ١٤٠٠ مستخدم في أربع قارات الاستخدام المسيء للتكنولوجيا يمتد على قطاعات أخرى، تتعلق كلها بالدعم بين الربيع والأمن. وفقا لسلسلة تقارير نشرتها وكالة «رويترز» أقام تطبيق واتساب دعوى قضائية ضد مجموعة إن. إس. أو الإسرائيلية، متهما

كتب هشام نفاع:

تتحول المنشآت المتضخمة لمراكز المراقبة والسيطرة والقمع العسكرية التابعة للاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، إلى مراكز تجريب لتقنيات حديثة وظيفتها تعميق انتهاك خصوصية الإنسان، بل سرقة وتخزين معلومات خاصة عن كل من يمر في حاجز عسكري، لإعادة استخدامها في ممارسات الملاحقة.

في أواسط هذا الشهر أعلنت شركة «مايكروسوفت» أنها قررت تكليف وزير العدل الأميركي السابق إريك هولدر للقيام بعملية بتحقيق في شبهة استخدامات تقنية لتشخيص الوجوه، طورتها شركة إسرائيلية اسمها «أنيفيجين»، لمراقبة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية والقدس، وهذا الإعلان جاء بعد عدد من التقارير التي راكمت وعززت الشبهات في قيام جهاز الاحتلال بهذا ممارسات.

نظام التعرف على الوجوه هذا هو تطبيق حاسوبي قادر على تحديد أو التعرف من الشخص من خلال صورة رقمية أو إطار فيديو حيث تتم مقارنة صورة الشخص المعروضة مع بيانات الحاسوب ونظام التعرف على الوجوه، وعند تطابق الملامح يتعرف النظام على الشخص المطلوب، في البداية اقتصر هذه التقنيات على الأجهزة الأمنية عالية المستوى والمنشآت العسكرية لتبدأ بالخروج تدريجيا إلى العالم الخارجي.

ونقلت وكالة «رويترز» أن التحقيق سيبدو فيما إذا كان استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجوه التي طورتها الشركة الإسرائيلية الناشئة التي مولتها «مايكروسوفت»، يتماشى مع أخلاقيات الشركة التكنولوجية العملاقة. وخضعت شركة «أنيفيجين» التي يقع مقرها قرب تل أبيب للتدقيق بعد تقارير نشرتها صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هارتس» وقناة «إن. بي. سي نيوز» وأفادت بأن التكنولوجيا التي طورتها الشركة تستخدم في مراقبة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة. ونفت شركة «أنيفيجين» لقناة «إن. بي. سي» استخدام خدماتها في مثل هذا الأمر لكنها لم ترد على طلب وكالة الأنباء تلقي تعقيب مفضل.

الاستخدام المسيء للتكنولوجيا قد يؤدي إلى اعتقالات ظالمة ويحد من حرية التعبير صندوق ١٢م التابع لميكروسوفت ساهم في استثمارات بقيمة ٧٤ مليون دولار أعلنتها «أنيفيجين» في حزيران. لذلك، وفقا لمصادر، يعكس التحقيق شعورا متزايدا بعدم الارتياح داخل الولايات المتحدة وغيرها تجاه المراقبة باستخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه التي تقول منظمات معنية بالدفاع عن الحريات المدنية إنها قد تؤدي إلى اعتقالات ظالمة وتحد من حرية التعبير. وكانت مايكروسوفت أعلنت الأخلاقيات الخاصة بالتعرف على الوجه العام الماضي قائلة إن الشركة «تدافع عن ضمانات الحريات الديمقراطية للناس في سياقات المراقبة لإنفاذ القانون ولن تقدم تكنولوجيا التعرف على الوجه في سياقات تعتقد أنها تعرض هذه الحريات للخطر».

الوزير الأميركي السابق هولدر سيقود فريقا من شركة «كوفينجتون أند بيرلينج» للحمامة لإجراء التحقيق. وذكرت قناة «إن. بي. سي» أن تكنولوجيا «أنيفيجين» استخدمت في الضفة الغربية وعند معابر حدودية إسرائيلية. لكن الشركة قالت للقناة إن برمجياتها لم تستخدم في المراقبة بالضفة لكنها استعملت عند المعابر الحدودية بطريقة مشابهة لاستخدام إدارة الجمارك وحماية الحدود الأميركية لنظام الاستدلال البيولوجي في المطارات، على حد زعمها.

وكان تقرير لقناة «إن. بي. سي» نيوز الأميركية نشرته في تشرين الأول الماضي أكدت فيه نتائج تحقيق لصحيفة «ذي ماركر» نشر في تموز الماضي، كشف أن قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدمت تقنية التعرف على الوجوه، التي طورتها «أنيفيجين» بتحويل من «مايكروسوفت»، في مناطق الضفة والقدس المحتلة بما يتجاوز استخدامها في الحواجز، بهدف تحديد وجوه ومواقع فلسطينيين تلاحقهم سلطات الاحتلال للتحقيق معهم، وهو ما أكدته خمسة مصادر مختلفة، وفقا للتحقيق.

«أنيفيجين» حصلت «على شهادة تقدير» من إسرائيل لـ «مساهمتها الأمنية» التقرير كشف أنه تم استخدام نظام «أنيفيجين» للتعرف على الوجوه لغرض تتبع الفلسطينيين في القدس الشرقية، مشيرة إلى أن «أنيفيجين» حصلت «على شهادة تقدير من دولة إسرائيل لمساهمتها الأمنية» وأن هذا

سوء استخدام التكنولوجيا يشكل تحدياً متصاعداً يجب التعاطي معه!

إعلام أميركية إن المفوضية صوتت لصالح تغريم فيسبوك هذا المبلغ بنسبة ٣ إلى ٢.

وبدأت المفوضية الفيدرالية للتجارة تحقيقا تناول شركة فيسبوك في آذار ٢٠١٨ بعد ظهور تقارير أشارت إلى أن شركة «كمبريدج أناليتيكا» حصلت على بيانات عشرات الملايين من مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي العملاق. وركزت التحقيقات على إذا ما كان فيسبوك قد انتهك الاتفاقية المبرمة في ٢٠١١، وتنص القواعد على ضرورة إخطار المستخدمين والحصول على «موافقتهم» حال مشاركة بياناتهم مع طرف ثالث.

«إذا أردت أن تفهم الهايتك في إسرائيل يجب أن تفهم الجيش» وفقا لتقرير في «مركز الأبحاث والمعلومات الفلسطينية»، هناك مقولة لدى المحللين الاقتصاديين في إسرائيل مفادها: «إذا أردت أن تفهم الصناعات التقنية العالية- الهايتك- في إسرائيل يجب أن تفهم الجيش»؛ حيث أنشئ عام ١٩٤٨ «سلاح العلوم» ثم هيئة تطوير الوسائل القتالية «رفائيل» وكانت مهمة «رفائيل» تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق أحدث تكنولوجيا. وحسب إحصاءات رسمية: تم توجيه ثلاثة أرباع الإنفاق المخصص للبحث بتاجها البحوث العسكرية والأمنية وبما يعادل ٧٥٪ من الميزانية المخصصة للبحث في إسرائيل. وبالمقارنة نجد أن بريطانيا تنفق ٣٠٪ وفرنسا ٢٠٪. وتصدر إسرائيل صناعاتها العسكرية إلى ٦٢ دولة في العالم بمعدل حديث يصل إلى سبعة مليارات دولار من أصل ٢٧ مليار (حجم الصادرات الإسرائيلية)، وعملت الصناعات العسكرية الإسرائيلية على تقديم العديد من الفوائد للقوى العاملة المدربة، واستوعبت الخبراء والمهندسين بهذا المجال، وهي تعتبر أهم القواعد البحثية التي تؤثر جوهريا في قطاعات اقتصادية أخرى.

ووصفت شركة (HP) بأنها «بولارويد هذا العصر»، في إشارة إلى حملة المقاطعة العالمية الكبيرة ضد شركة «بولارويد» بسبب توفيرها تكنولوجيا لنظام بطاقات المرور / الهوية أيام نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وكان انسحاب شركة «بولارويد» من جنوب أفريقيا العام ١٩٧٧ نقطة تحول في الجهود الدولية لإنهاء الأبارتهايد.

وتعتبر شركة «أنظمة البيانات الإلكترونية (EDS) التابعة لـ HP والتي تسمى الآن «هيوليت باكارد إنتربرايز»، المزود الرئيسي لنظام بارز، وهو نظام بيومتري آلي يستخدم لمراقبة وتقييد الدخول على الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري.

وتخدم هذه الحواجز في تقسيم وفتتيد الأرض الفلسطينية المحتلة وسكانها وفصلهم من خلال سياج مكهرب وأبراج مراقبة ومجسات حركة وحواجز إسمنتية.

وتفصل الحواجز العمال الفلسطينيين عن مصادر رزقهم، والمزارعين عن أراضيهم، والطلبة عن مدارسهم، والمرضى عن المستشفيات، والعائلات عن بعضها البعض.

انتهاك الخصوصية مشكلة ذات أبعاد عالمية

قررت المفوضية الفيدرالية للتجارة في الولايات المتحدة مؤخرا فرض غرامة بقيمة خمسة مليارات دولار على شركة فيسبوك لتسوية قضية انتهاك خصوصية بيانات مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي الشهير، وفقا لوسائل إعلام أميركية. وأجرت المفوضية تحقيقا في مزاعم حول استخدام شركة «كمبريدج أناليتيكا» للاستشارات السياسية بيانات ٨٧ مليون مستخدم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك من دون موافقتهم، وقالت مصادر لوسائل

وتوفر هذه الشركات معدات الحاسوب للجيش الإسرائيلي، ولديها مراكز بيانات من خلال خوابمها المفردة للشرطة الإسرائيلية. كما توفر خوادم قاعدة البيانات الموسية لسلطة السكان والهجرة الإسرائيلية. ويشكل هذا النظام العمود الفقري لنظام الفصل العرقي العنصري الإسرائيلي (الأبارتهايد).

وقال للموقع، في تقريرين الثاني انقسمت شركة (HP) إلى شركتين: (HP Inc) للأجهزة الخاصة بالمستهلكين، مثل أجهزة الحاسوب الشخصية والطابعات، وشركة «هيوليت باكارد إنتربرايز» (HPE) لأنظمة الشركات والخدمات الحكومية. وتعتبر الشركتان اللتان تحملان علامة (HP) التجارية متواطئتين في الفصل العنصري والاستيطان الاستعماري الإسرائيليين. وقد شهدت حملة مقاطعة (HP) الدولية سحب عدة كائنات أميركية استثماراتها من الشركة أو حظر شراء منتجاتها، وقد حظيت الحملة بدعم المجالس البلدية والنقابات العالية والمنظمات الطلابية من كافة أنحاء العالم.

توفر الشركات التي تحمل علامة (HP) التجارية تكنولوجيا تستخدمها إسرائيل في الحفاظ على الفصل العنصري والاحتلال والاستيطان الاستعماري ضد الشعب الفلسطيني. كما جرى توثيق انتهاكات «هيوليت باكارد» لحقوق الفلسطينيين بشكل جيد، فبالإضافة إلى توفير الخدمات والتكنولوجيا للجيش والشرطة الإسرائيليين للحفاظ على الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وحصار قطاع غزة، تزود الشركة سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية بخوادم «إيتانيوم» حصرية لنظام «أفيف»، حيث يمكن هذا النظام الحكومة من السيطرة على نظام التمييز العرقي والفصل العنصري الممارس ضد المواطنين الفلسطينيين حملة الجنسية الإسرائيلية، ويرتبط بشكل مباشر بالاستيطان الاستعماري من خلال قاعدة بيانات «بييش»، والتي تجمع المعلومات بشأن المستوطنين الإسرائيليين في المستعمرات غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على فيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي